

## الفصل الثانی

### أسالیب القسم

#### أ . دخول أدوات النفی علیه

ومن أول الظواهر التي لفتت أنظار العلماء دخول ( لا ) على القسم في عدة آيات . وقد اختلفوا فيها على النحو التالي :

#### ١ . لا غير نافية للقسم

فنقل الطوسي أن ابن عباس فصل بينها وبين فعل القسم الذي بعدها، فجعلها غير نافية له ، وقال : ( لا ) تأكيد، كقولك : لا والله ، بلى والله : ما كان كذا . فكأنه قال : لا ، أقسم بيوم القيامة ما الأمر على ما توهموه<sup>(١)</sup> .

---

(١) البيان ١٠ / ١٩٠ . ونسب الطبري ٢٩ / ١٠٨ ، والبعوى ٨ / ٢٧٩ : هذا القول لأبي بكر ابن عياش، والزجاج لسعيد بن جبير (ابن الجوزي ٨ / ١٥٠) . والقرطبي ٢٠ / ٥٩ للأخفش . وأورده غير منسوب : الزمخشري ٤ / ٦٥٨ . ابن الجوزي ٩ / ١٢٦ . الرازي ٢٩ / ١٦٣ . القرطبي ١٩ / ٩٢ . أبو حيان ٨ / ٢١٣ . حمودة ٢٦ . السامرائي ٥٧ .

وقال محمد الخضر حسين عن هذا الأسلوب : إنه من الصيغ المذكورة للقسم المفيدة للتوكيد والتحقيق<sup>(١)</sup> .

وروى الطبرسى عن عبد الله بن عباس وسعيد بن جبير قالا : ( لا ) صلة ، ومعنى الكلام أقسم<sup>(٢)</sup> .

وعارض يحيى بن زياد الفراء (١٤٤ - ٢٠٧ / ٧٦١ - ٨٢٢) هذا القول ، لأنه لا يُتبدأ بجحد [ نفى ] ، ثم يجعل صلة يراد به الطرح ، لأن هذا - لوجاز - لم يعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه<sup>(٣)</sup> .

ورد أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧ / ٩٠٠ - ٩٨٧) على الفراء قانلاً : ( لا ) صلة كالتى فى قوله : ﴿ لَنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ .

فإن قلت : لا ، وما ، والحروف التى هى زوائد ، إنما تكون بين كلامين كقوله : ﴿ مِمَّا خَطَبَاتِهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup> و ﴿ قَبِيْمًا نَقَضِهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ولا تكاد تزداد أولاً .

(١) بلاغة ٤٥ . موسى ١٢٦ .

(٢) مجمع ٢٩ / ٢٤ . وأضاف إليهما أبا عبيدة معمر بن المثنى (١١٠ - ٢٠٩ / ٧٢٨ - ٨٢٤) القرطبي ٩١ / ١٩ . واقتصر على ابن جبير : الطبرى ١١٧ / ٢٧ ، ٤١ / ٢٩ ، ١٠٨ . الطوسى ٥٠٦ / ٩ ، ١٠ / ١٩٠ . ونسبه إلى علي بن حمزة الكسائى وأبي عبيدة : الطوسى ١٠ / ١٩٠ . وأتى به غير منسوب : الطوسى ١٠ / ٢٨٥ ، ٣١٢ ، ٣٤٩ . البغوى ٢ / ٢٤٥ ، ٢٢ / ٢٧٩ . الزمخشري ٤ / ٦٥٨ . الرازى ٣٠ / ١٠٣ ، ١٨٩ . القرطبي ١٧ / ٢٢٣ ، ١٨ / ٢٧٤ ، ٢٩٥ . الحليدى ٨٦ - ٧ .

(٣) معاني ٣ / ٢٠٧ . القرطبي ١٩ / ٩٢ . وأتى به غير منسوب : الزمخشري ٤ / ٦٥٨ . الرازى ٣٠ / ١٨٩ . ابن هشام ١ / ٢٧٦ . النيسابورى ٢٩ / ٩٦ .

(٤) سورة نوح ٢٥ .

(٥) سورتا النساء ١٥٥ ، والمائدة ١٣ .

فقد قالوا : إن مجارى القرآن مجارى الكلام الواحد، والسورة الواحدة<sup>(١)</sup> .  
والذى يدل على ذلك أنه قد يذكر الشيء في سورة، ويجيء جوابه في سورة  
أخرى، كقوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْتُونٌ ﴾<sup>(٢)</sup> جاء جوابه في  
سورة أخرى، ﴿ مَا أَلْتَّ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْتُونٍ ﴾<sup>(٣)</sup> فلا فصل — على هذا — بين  
قوله: ﴿ لَنَلَّا يَعْلَمَ ﴾ . وقوله : ﴿ لَا أُقْسِمُ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وذكر الطوسي أن قوما ممن جعلوا ( لا ) صلة ، ذهبوا إلى أنها صلة مؤكدة<sup>(٥)</sup> .  
ورفض الزمخشري كلام الفارسي، ورأى أن اعتراض الفراء صحيح ، لأن (لا)  
لم تقع مزيدة إلا في وسط الكلام، وجواب الفارسي غير سديد. ألا ترى إلى امرئ  
القيس كيف زادها في مستهل قصيدته<sup>(٦)</sup> .

واستضعف الرازي أيضا القول بأنها صلة زائدة من وجوه :

الأول : قوله ﴿ لا وأبيك ﴾ قسم على النفي، وقوله ﴿ لا أقسم ﴾ نفي  
للقسم، فتشبيه أحدهما بالآخر غير جائز .

الثاني : القرآن كالسورة الواحدة في عدم التناقض. فأما أن يقرون بكل آية  
ما قرن بالآية الأخرى، فذلك غير جائز، لأنه يلزم جواز أن يقرون بكل إثبات حرف  
النفي في سائر الآيات، وذلك يقتضى انقلاب كل إثبات نفيًا.

(١) الطبرسي ١٢٣/٢٩ . وأتى به غير منسوب : الزمخشري ٤/٦٥٨ . الرازي ٣٠/١٨٩ .

القرطبي ١٩/٩١ . ابن هشام ١/٢٧٦ . النيسابوري ٢٩/٩٦ . الألوسي ٢٩/١٧١ .

(٢) سورة الحجر ٦ .

(٣) سورة القلم ٢ .

(٤) الطبرسي ١٢٣/٢٩ . وأتى به دون نسبة : الرازي ٣٠/١٨٩ . القرطبي ١٩/٩١ .

(٥) النيان ١٠/١٠٨ . الألوسي ٣٠/١٧٠ .

(٦) الكشاف ٤/٦٥٨ .

الثالث : المراد من قولنا : ( لا ) صلة ، أنها لغو باطل يجب طرحه حتى ينتظم الكلام . ومعلوم أن وصف كلام الله بذلك لا يجوز <sup>(١)</sup> .

واتفق جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوى ( ٧٠٨ — ٧٦١ / ١٣٠٩ — ١٣٦٠ ) مع الفراء ، واعتمد عليه ، وأضاف إليه أن زيادة الشيء تفيد اطراحه ، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به . ولهذا نقول بزيادة ( لا ) في نحو ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ ﴾ و ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ لوقوعها بين الفاء ومعطوفها ، بخلاف أمثال ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وأعلن القرطبي أن القول بأن ( لا ) صلة قول أكثر المفسرين <sup>(٣)</sup> . واتفق معه الآلوسى الذى أعلن أنه قول الجمهور <sup>(٤)</sup> .

ولخص الآلوسى ما ذهب إليه الزمخشري في قوله : إذا وقعت ( لا ) في خلال الكلام كقوله : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ فهي صلة تتراد لتأكيد القسم . وإذا وقعت ابتداء كما في سورتي القيامة والبلد فهي للنفي ، لأن الصلة إنما تكون في وسط الكلام <sup>(٥)</sup> .

وروى الطبرسى عن سعيد بن جبير قال : ( لا ) زائدة ، والمعنى فأقسم <sup>(٦)</sup> .

(١) مفاتيح ١٨٩ / ٣٠ — ٩٠ . وانظر الآلوسى ١٧١ / ٢٩ .

(٢) المغنى ٢٧٦ / ١ .

(٣) الجامع ٢٢٣ / ١٧ .

(٤) روح ١٧١ / ٢٩ .

(٥) روح ١٧١ / ٢٩ .

(٦) مجمع ١٣١ / ٢٧ . ابن كثير ٣١٨ / ٤ . ونسبه لأبي عبيدة : الشوكاني ٣٣٢ / ٥ .  
ولسعيد بن مسعدة الأخفش ( ٨٣٠ / ٢١٥ ) : القرطبي ٥٩ / ٢٠ . وأتى به دون نسبة :  
ابن جنى ٣٠٩ / ٢ . البغوى ٣٤٩ / ٨ . الطبرسى ١٢٣ / ٢٧ ، ١٢٣ / ٢٩ ، ١٢٣ / ٣٠ ، ٥٢ / ٣٠ =

وحكى الطوسي أيضا : قيل (لا) تزداد قبل القسم ، كقولك : لا والله لا أفعل  
 كذا، ولا والله ما كلمت زيدا . وقال امرؤ القيس :  
 لا ، وأبيك ابنة العامري  
 ي ، لا يدعى القومُ أنى أفرُّ  
 بمعنى وأبيك<sup>(١)</sup> .

ووصفها في سورة المعارج بأنها مقحمة<sup>(٢)</sup> .

ويتضح من الأقوال الواردة في كونها صلة والواردة في كونها زائدة أن لا  
 فرق بين القولين ، وأنتما — في حقيقة الأمر — يعبران عن رأى واحد<sup>(٣)</sup> .  
 ومن ثم يرد على القول بزيادتها الاعتراضات التي وردت على القول بأنها  
 صلة .

وروى ابن كثير عن الضحاك بن مزاحم (٧٢٣/١٠٥) قال : إن الله لا  
 يقسم بشيء من خلقه ، ولكنه استفتح يستفتح به كلامه<sup>(٤)</sup> .

وقال القرطبي : أجاز سعيد بن مسعدة الأخفش (٨٣٠/٢١٥) أن تكون  
 (لا) بمعنى (ألا)<sup>(٥)</sup> .

وقال في موضع آخر : (لا) بمعنى (ألا) للتمييز كما قال امرؤ القيس :

\* ألا عم صباحا أيها الطلل البالي \*

= ابن الجوزي ٨/٤١٥ ، ٩/٤١٩ . القرطبي ١٩/٢٣٦ ، ٢٧٤ . الشوكاني ٥/٢٨٣ ،  
 ٢٩٣ ، ٣٨٦ ، ٤٠٣ ، ٤٣٩ . شحاتة ٢٧٦ . المدخل ١/٥٠٦ .

(١) التبيان ٩/٥٠٦ ، ١٠/١٩٠ . وأتى به غير منسوب : الطرسى ٢٧/١٣١ ، ٢٩/٤٩ .

(٢) التبيان ١٠/١٢٨ .

(٣) انظر الرازي ٣٠/١٨٩ .

(٤) التفسير ٤/٣١٨ . وانظر الآلوسى ٢٧/١٥٢ .

(٥) الجامع ٢٠/٥٩ .

ونبه بهذا على فضيلة القرآن ليتدبروه ، وأنه ليس بشعر ولا سحر ولا كهانة كما زعموا<sup>(١)</sup> .

وذكر أبو حيان أنه قد قيل : إنها توكيد مبالغة ما ، وهي كاستفتاح كلام شبهه في القسم (ألا) في شائع الكلام : القسم وغيره . ومنه :  
\* فلا وأبي أعدائها لا أخونها<sup>(٢)</sup> \*  
واستضعف ابن كثير رأى الضحاك<sup>(٣)</sup> .

وروى الآلوسی عن بعضهم أن (لا) كثيرا ما يؤتى بها قبل القسم على نحو الاستفتاح ، كما في قوله .

لا و أيلك ابنة العامرى لا يدعى القوم أنى أفر<sup>(٤)</sup>

ووصفها الزمخشري في أكثر من موضع بأنها مزيدة مؤكدة ، تؤكد معنى القسم كما زيدت في ﴿لَا يَلْمُ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا يَتَّقِدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> أى ليعلم<sup>(٦)</sup> .

وذكر الرازى : أصلها (لأقسم) بلام التأكيد، أشبعت فتحتها، فصارت (لا) كما في الوقف<sup>(٧)</sup> .

(١) الجامع ١٧ / ٢٢٣ . وانظر الشوكاني ١٥٨ / ٥ .

(٢) البحر ٨ / ٢١٣ .

(٣) التفسير ٤ / ٣١٨ . وانظر الشوكاني ١٥٨ / ٥ .

(٤) روح ٢٧ / ١٥٢ .

(٥) سورة الحديد ٢٩ .

(٦) الكشاف ١ / ٥٢٨ - ٩ ، ٤ / ٤٦٨ . أبو حيان ٢ / ٢٨٤ . الآلوسی ٥ / ٧٠ ، ٢٧ /

١٥٢ . وأتى به غير منسوب : الطرسى ٢٩ / ٤٩ ، ٥١ . ابن الجوزى ٨ / ٣٥٤ . الرازى

١٠ / ١٣١ . ابن هشام ١ / ٢٧٦ . الشوكاني ١ / ٥٧٣ ، ٥ / ١٥٨ . السامرائى ٥٣ ، ٥٥ .

(٧) مفاتيح ٢٩ / ١٦٣ . وأتى به دون نسبة : الآلوسی ٢٩ / ١٧١ . خليف ١١٠ .

واكتفى أبو حيان بأن قال : الأولى — عندى — أنها لام أشبعت فتحتها ، فتولدت منها ألف ، كقوله :

\* أعوذ بالله من العقراب \*

وهذا — وإن كان قليلا — فقد جاء نظيره في قوله : ﴿ فَاجْعَلْ أَفْتِدَةً مِنَ النَّاسِ ﴾<sup>(١)</sup> بياء بعد الهمزة ، وذلك في قراءة هشام<sup>(٢)</sup> .

وقال د . محمد أبو النور الحديدي : هي لام الابتداء ، أشبعت فتحتها ، فتولدت منها ألف . والعرب ربما أشبعت الفتحة بألف ، والكسرة بياء ، والضممة بواو<sup>(٣)</sup> . وقال الرازى : يمكن أن يكون الغرض منه الاستفهام على سبيل الإنكار ، والتقدير : ، على أن الحشر والنشر حق ؟ !<sup>(٤)</sup> .

وروى القرطبي أن بعضهم قال : (لا) زيادة في الكلام للزينة<sup>(٥)</sup> . ولعل د . إبراهيم السامرائي كان يشرح هذا القول حين قال : إن (لا) التي صُدِّرَ بها القسم من الأدوات تزداد لتحسين القول في زيادة النفي ، ومن هنا قالوا : إنها زائدة إرادة التوكيد الذي يراد فيه تحسين القول<sup>(٦)</sup> .

(١) سورة إبراهيم ٣٧ .

(٢) البحر ٢١٣ / ٨ . حمودة ٢٦ . وانظر الشوكاني ١٥٨ / ٥ .

(٣) البيان ٨٨ .

(٤) مفاتيح ٣٠ / ١٩٠ . وأتى به غير منسوب : النيسابورى ٢٩ / ٩٧ .

(٥) الجامع ١٩ / ٩٢ .

(٦) من أساليب ٥٣ — ٤ .

## ٢ . لا نافية

واتفقت جماعة من العلماء على أن (لا) في هذا الأسلوب نافية. ثم تشعبت بهم السبل حين تعرضوا لذكر المنفى .

فذهب سعيد بن جبير إلى أن (لا) نفى وردَ لما يقوله الكفار في القرآن ، من أنه سحر وشعر وكهانة، كأنه قيل : فلا صحة لما يقولون فيه <sup>(١)</sup> .

ويبدو أن مجاهد بن جبر (٢١ - ١٠٤/٦٤٢ - ٧٢٢) اكتفى بالقول بأن (لا) رد عليهم <sup>(٢)</sup> . ففهم مكى بن أبي طالب حموش القيسي (٣٥٥ - ٤٣٧/٩٦٦ - ١٠٤٥) أن المعنى المراد - في سورة البلد مثلاً : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ ، إذ لم تكن فيه بعد خروجك منه <sup>(٣)</sup> . ونقل الشوكاني عن مجاهد أنه رد على من أنكروا البعث <sup>(٤)</sup> .

وفسر الفراء هذا الأسلوب فقال: جاء القرآن بالرد على الذين أنكروا البعث والجنة والنار . فجاء الإقسام بالرد عليهم في كثير من الكلام المتبدأ منه

---

(١) أبو حيان ٢١٣/٨ . الآلوسی ١٥٢/٢٧ . ونسبه إلى علي بن أحمد النيسابوري: ابن الجوزي ١٥٠/٨ . وأتى به غير منسوب : الطبرسي ١٣١/٢٧ . البغوي ٢٢/٨ . ابن كثير ٣١٨/٤ .

(٢) القرطبي ٦٠/٢٥ . وأتى به غير منسوب : الطبري ١١٧/٢٧ ، ٤١/٢٩ ، ١٠٨ . الطوسي ٥٠٦/٩ ، ٣٤٩/١٠ ، البغوي ٢١٣/٨ . الطبرسي ٤٩/٢٩ ، ٢٢٣ - ٤ . ابن الجوزي ٤١٥ ، ٣٥٤/٨ . ابن كثير ٣١٨/٤ ، ٥٤٢ . الآلوسی ٧٠/٥ . وانظر الرازي ١٦٣/٢٩ ، ١٠٣/٣٠ ، ٩٩/٣١ ، ١٩٠ ، ٢٧٤/١٨ .

(٣) القرطبي ٦٠/٢٥ . وأتى به دون نسبة : الشوكاني ٤٣٩/٥ .

(٤) فتح ٤٣٩/٥ .

وغير المتبدأ، كقولك في الكلام: لا والله لا أفعل ذلك . جعلوا (لا) — وإن رأيتها مبتدأة — ردا لكلام قد كان مضى . فلو أُلقيت (لا) مما ينوي به الجواب، لم يكن بين اليمين التي تكون جوابا ، واليمين التي تستأنف فرق . ألا ترى أنك تقول مبتدئا : والله إن الرسول لحق . فإذا قلت : لا والله إن الرسول لحق، فكأنك أكذبت قوما أنكروه . فهذه جهة (لا) مع الإقسام وجميع الأيمان في كل موضع ترى فيه (لا) مبتدأ بها . وهو كثير في كلامهم<sup>(١)</sup> .

وذهب الطبري إلى أن قول الفراء — دون أن يذكر اسمه — أولى الأقوال<sup>(٢)</sup> . وكان يرى القراءة التي لا يستجيز غيرها أن تفصل (لا) عن (أقسم) — على ما عليه قراءة الأمصار — لإجماع الحجة من القراءة عليها<sup>(٣)</sup> .

وعلى هذا الأساس ، فسر (لا) — في الآية ٦٥ من سورة النساء مثلا — بأنها رد على ما تقدم ، تقديره : ليس الأمر كما يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك . ثم استأنف القسم بقوله : ﴿ وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> .

(١) معاني ٢٠٧/٣ . الطوسي ٥٠٦/٩ ، ١٠٠/١٠ ، البغوي ٢٧٩/٨ . القرطبي ٢٢٣/١٧ ، ٩٢/١٩ . الشوكاني ١٥٨/٥ . الألوسي ١٧١/٢٩ . وأتى به دون نسبة : ابن قتيبة ٢٦٩ . الطبري ٩٧/٢٩ ، ١٠٨ ، ٩ — الطوسي ١٠/١٩٠ . ابن الجوزي ٨/٤١٥ . وانظر الرمحشري ٤/٦٥٨ — ٩ . الطبرسي ٢٩/١٢٣ — ٤ . الرازي ٣٠/١٩٠ ، ٩٩/٣١ . القرطبي ١٨/٢٧٤ ، ٩٢/١٩ . ابن كثير ٤/٤٤٩ ، ٤٧٤ . ابن هشام ١/٢٧٥ . السيبوري ٢٩/٩٦ . الحديدي ٨٨ . خليف ١١٠ .

(٢) جامع ٢٩ / ١٠٩ .

(٣) جامع ٢٩ / ١٠٨ .

(٤) جامع ٥ / ١٠٠ . ابن عطية ٤/١٢٠ . القرطبي ٥/٣٦٦ . الشوكاني ١/٥٧٣ ، ٥/٢٨٣ ، ٣٣٢ . ونسبه إلى الواحدى: الرازي ٢/١٢٤ . وأتى به دون نسبة : الطوسي ٣/٢٤٥ . البغوي ٢/٢٤٥ — ٦ . ابن الجوزي ٢/١٢٤ .

وفسرها القشيري - في سورة البلد - : رد لما توهم الإنسان المذكور في هذه السورة، المغرور بالدنيا، أي ليس الأمر كما يحسبه من أنه لن يقدر عليه أحد . ثم ابتداء القسم <sup>(١)</sup> .

واختار أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣ / ١٠٧٦ - ١١٤٨) هذا الوجه ، وقال في استحسانه : « وأما من قال : إنها رد ، فهو قول ليس له رد ، لأنه يصح به المعنى ، ويتمكن اللفظ والمراد » <sup>(٢)</sup> .  
واستدل الرازي على أن (لا) نافية بأنها على وزن قولنا : لا أقتل . ومعلوم أن ذلك يفيد النفي . والدليل عليه أنه لو حلف لا يقسم ، كان البر بترك القسم ، والحنث بفعله <sup>(٣)</sup> .

واستضعف أبو حيان هذا الوجه ، لأن فيه حذف اسم (لا) وخبرها ، وليس جوابا لسائل يسأل ، فيحتمل ذلك ، نحو قوله : لا ، لمن سأل : هل من رجل في الدار ؟ <sup>(٤)</sup> .

كذلك أعلن الشوكاني أنه مدفوع بقوله : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ مع تعيين المقسم به والمقسم عليه <sup>(٥)</sup> .

(١) القرطبي ٦٠ / ٢٠ .

(٢) القرطبي ٦٠ / ٢٠ .

(٣) مفاتيح ٣٠ / ١٨٩ - ٩٠ . وأتى به دون نسبة : القطان ٣٠٤ . أمين ٢٤٥ . شحانة ٦ / ٢٧ .

المدخل ١ / ٥٠٦ .

(٤) البحر ٨ / ٢١٣ . الشوكاني ٥ / ١٥٨ . الآلوسي ٢٧ / ١٥٢ . وأتى به غير منسوب :

الحديدي ٨٨ .

(٥) فتح ٥ / ١٥٨ .

وأحسن مناع القطان فصاغ الأقوال التي ترى النفي لكلام سابق أو متوهم ،  
واختلفت في كنهه ، صاغها صياغة عامة تندرج تحتها كل الأقوال ، فقال : (لا)  
نافية محذوف يناسب المقام <sup>(١)</sup> .

ولم يفصل أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني (٢٥٤-٣٢٢/٨٦٨-٩٣٤)  
بين (لا) - التي رأى أنها نافية - وبين الفعل بعدها . وقدم وجهين لتفسير ذلك :  
الأول : المعنى «لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ» لأنكم لا تقرون بما «وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ  
اللَّوَامَةِ» فإنكم لا تقرون بأن النفس تلوم صاحبها يوم القيامة . ولكن أستخبركم  
فأخبروني: هل أقدر على أن أجمع العظام المتفرقة ؟ فاعلموا أنا قادرون على أن  
نفعل ذلك <sup>(٢)</sup> .

الثاني : المعنى لا أقسم ، إذ الأمر أوضح من أن يحتاج إلى قسم <sup>(٣)</sup> .

واختار الرازي الوجه الأول ، وعده الأصح <sup>(٤)</sup> .

ولكن عبد الحميد الفراهي اعترض عليه ، وحكم عليه بأنه غير مختار عند  
العارف بكلام العرب . واعتمد في اعتراضه على أمرين :

١ - لو كان المراد كما فهم ، لكان وجه القول نفي مجرد القسم ، لا ذكر  
الأشياء الخاصة ، كالنفس اللوامة والجنس والجوارى الكنس وغيرها .

(١) مباحث ٣٠٤ . وأتى به دون نسبة : أمين ٢٤٥ . شحاتة ٢٧٥ . المدخل ١/٥٠١ .

(٢) الطبرسي ٢٩/١٢٤ . الرازي ٣٠/١٩٠ . الفراهي ٩ - ١٠ .

(٣) الطبرسي ٢٧/١٣١ ، ٢٩/٤٩ ، ٥١ ، ١٢٤ . الألوسي ٢٧/١٣١ ، ١٥٢ ، ٢٩/

١٧١ . وأتى به دون نسبة : الطوسي ١٠/١٠٨ . الرازي ٢٩/١٦٣ ، ٣٠/١٩٠ .

القرطبي ١٨/٢٧٤ . أبو حيان ٨/٣٢٨ . الشوكاني ٥/١٥٨ ، ٢٨٣ ، ٣٣٢ . عبده ٣ .

حمين ٤٥ . موسى ١٢٦ . القطان ٣٠٤ . أمين ٢٤٥ . المدخل ١/٥٠٦ . خليف ١١٠ .

(٤) مفاتيح ٣٠ / ١٩٠ .

٢ - هذا مخالف لأسلوب كلامهم . فإنهم يستعملون كلمة (لا) قبل القسم منقطعة . وهذا هو مختار الزمخشري<sup>(١)</sup> .

وأعلن الطوسي أن هناك من قال : (لا) توطئة للنفي الذي يأتي فيما بعد، لأنه إذا ذُكر في أول الكلام وآخره كان أوكد وأحسن، لأن النفي له صدر الكلام، وقد اقتضى القسم أن يذكر في الجواب<sup>(٢)</sup> .

ورفض الزمخشري هذا الرأي قائلا : لو قُصر الأمر على النفي دون الإثبات، لكان لهذا القول مساع، ولكنه لم يُقصر. ألا ترى كيف لقي ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ بقوله : ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾<sup>(٣)</sup> .

وروى ابن عطية أن هناك من قال : إنما قدم (لا) على القسم اهتماما بالنفي وإظهارا لقوته ، ثم كرره بعد القسم تأكيدا للتهمُّم بالنفي .

وكان يصح إسقاط (لا) الثانية، ويبقى أكثر الاهتمام بتقديم الأولى . وكان يصح إسقاط الأولى، ويبقى معنى النفي، ويذهب معنى الاهتمام<sup>(٤)</sup> .

(١) إمعان ٨ - ٩ .

(٢) البيان ٣ / ٢٤٥ . وانظر الزمخشري ٤ / ٦٥٩ . الرازي ١٠ / ١٣١ . القرطبي ٥ / ٢٦٦ .

أبو حيان ٣ / ٢٨٤ . ابن هشام ١ / ٢٧٦ . ابن كثير ٤ / ٣١٨ ، ٤٧٤ . الشوكاني ١ / ٥٧٣ . الألوسي ٥ / ٧٠ - ١ .

(٣) الكشاف ١ / ٥٢٨ ، ٤ / ٦٥٩ . أبو حيان ٣ / ٢٨٤ . الألوسي ٥ / ٧٠ . وأتى به غير منسوب ابن هشام ١ / ٢٧٦ .

(٤) اغرر ٤ / ١٢١ . وأتى به غير منسوب : القرطبي ٥ / ٢٦٦ . أبو حيان ٣ / ٢٨٤ . الشوكاني ١ / ٥٧٣ .

ونفذ أحمد بن محمد المعروف بابن المنير السكندري (٦٢٠ - ٦٨٣/١٢٢٣ -  
١٤٨٤) من خلال كلام الزمخشري، فبرر القول بالتوطئة، وقال: الزمخشري لم  
يذكر مانعا من ذلك سوى مجيئها لغير هذا المعنى في الإثبات. وهو لا يأتي مجيئها في  
النفى على الوجه الآخر من التوطئة.

ولم تسمع زيادتها مع القسم بالله إلا إذا كان الجواب منفيًا. فدل ذلك على أنها  
معه زائدة موطئة للنفى الواقع في الجواب.

ولا تكاد تجدها في غير الكتاب العزيز داخلية على قسم مثبت. وإنما كثر  
دخولها على القسم وجوابه نفى، كقول امرئ القيس ٠٠٠ إلى مالا يحصى كثرة<sup>(١)</sup>.

وصرح الزمخشري: المعنى أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاما له. فكأنه -  
يادخاله حرف النفي - يقول: إن إعظامي له - بإقسامي به - كلاً إعظام. إنه  
يستاهل فوق ذلك<sup>(٢)</sup>.

ورأى د. محمد أبو النور الحديدي أن هذا الرأي لا يخلو من بعد<sup>(٣)</sup>.

وأعلن الرازي أنه يمكن تقدير وجه آخر فيه: هو: كأنه - تعالى - يقول:  
لا أقسم بهذه الأشياء على إثبات هذا المطلوب، فإنه أعظم وأجل من أن يُقسَم عليه  
بها. ويكون الغرض من هذا الكلام تعظيم المقسم عليه وتفخيم شأنه<sup>(٤)</sup>.

(١) الآلوسی ٧٠ / ٥ - ١ .

(٢) الكشاف ٦٥٨ / ٤ - ٩ . ابن هشام ٢٧٥ / ١ - ٦ . الآلوسی ١٧٠ / ٢٩ - ١ .

جمودة ٢٦ . وأتى به غير منسوب : الشوكاني ٣٣٢ / ٥ .

(٣) البيهقي ٨٨ .

(٤) مفاتيح ١٩٠ / ٣٠ . وانظر ١٦٣ / ٢٩ .

وروى أبو حيان أنه قد قيل في قسم سورة النساء : (لا الأولى نافية ، والقسم معترض بينها وبين ما تنفيه، و (لا) الثانية زائدة<sup>(١)</sup> .

ونقل حسن محمد موسى أن محمد عبده قال : إن هذا الأسلوب يؤتى به إذا أُريد تأكيد المقسم عليه، وتعظيم المقسم به . كأن المقسم عليه في ثبوته وظهوره لا يحتاج إلى قسم، والمقسم به — في نفسه — عظيم لا يحتاج إلى تعظيم<sup>(٢)</sup> .

### ٣ . لا ناهية

ونقل ابن الجوزي عن علي بن محمد الماوردي (٣٦٤-٩٧٤/٤٥٠-  
١٠٥٨) أنه قال في تفسير ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ : (لا) للنهي ، وتقدير الكلام : لا تكذبوا ، ولا تجحدوا ما ذكرته من النعم والحجج<sup>(٣)</sup> .

(١) البحر ٣ / ٢٨٤ ، ٨ / ٣٨٤ .

(٢) بيان ١٢٦ . وانظر جزء عم ٣٣ .

(٣) زاد ٨ / ١٥٠ . وانظر الرازي ٢٩ / ١٦٣ .

## ٤ . كـ لـ ا

قال الفراء : كلا صلة للقسم <sup>(١)</sup> بمتلة سوف ، وهي حرف رد فكأنها نعم  
ولا في الاكتفاء . وقيل معناها حقا <sup>(٢)</sup> .  
وقال الأخفش : معناها الردع والزجر <sup>(٣)</sup> .  
وجعلها الطبري مثل (لا) — عنده — ردا لكلام سابق <sup>(٤)</sup> .  
وقصرها الزمخشري مرة على الردع <sup>(٥)</sup> ، وجعلها أخرى للردع والتببيه <sup>(٦)</sup> ،  
وثالثة للإنكار <sup>(٧)</sup> .

(١) القرطبي ١١/١٤٧ ، ١٩/٨٤ . أبو حيان ٨/٣٧٨ . الشوكاني ٥/٣٢٨ . الآلوسی ٢٩/١٦٣ .

(٢) القرطبي ١٩/٨٤ . وأتى به غير منسوب : الطوسى ٢٩/١٨٣ ، ٣٠/٣٨٠ . البغوى ٨/٢٧١ ، ٤٧٩ . الطبرسى ٢٩/١١٨ ، ٣٠/١٨٦ ، ٢٣٠ . ابن الجوزى ٨/٤٠٩ ،  
٩/١٧٦ . الرازى ٣٢/٨٨ . القرطبي ١١/١٤٧ ، ١٩/٨٤ ، ٢٠/١٢٣ . أبو حيان  
٨/٣٧٨ . الشوكاني ٥/٣٢٨ ، ٤٩٢ . الآلوسی ٢٩/١٦٣ .

(٣) القرطبي ١١/١٤٧ — ٨ . وأتى به غير منسوب : ابن قتيبة ٥٥٨ . الطوسى ٣٠/٣٨٠ .  
الشوكاني ٥/٤٦٨ ، ٤٩٢ ، ٤٩٨ . الآلوسی ٣٠/٢٣٩ — ٤٠ .

(٤) جامع ٢٩/١٠٢ . القرطبي ١٩/٨٤ . الشوكاني ٥/٣٢٨ . وانظر الطوسى ٢٩/١١٨ .  
الطبرسى ٢٩/١١٨ . القرطبي ١١/١٤٧ ، ٢٠/١٨٤ .

(٥) الكشاف ٤/٦٤٨ ، ٦٥٣ ، ٧٧٧ — ٩ ، ٧٩٦ . أبو حيان ٨/٣٧٨ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ،  
٥١٠ . وأتى به دون نسبة : الرازى ٣٠/١٨٣ ، ٣٢/٢٣ ، ٢٦/٨٨ . الشوكاني  
٥/٤٦٩ . الآلوسی ٢٩/١٦٣ ، ٣٠/٢٩٥ .

(٦) الكشاف ٤/٧٩٢ .

(٧) الكشاف ٤/٦٥٣ .

ونقل أبو حيان أن بعضهم جعلها استفتاحية <sup>(١)</sup> .  
 وقصرها الألوسي ذات مرة على الزجر <sup>(٢)</sup> .  
 وانفرد القرطبي بأنه لا يوجد في النصف الأول من المصحف ذكر لكلا، وإنما  
 جاء ذكرها في النصف الثاني <sup>(٣)</sup> .

ولا حظ د . يوسف خليف — من الظواهر الأسلوبية — اقتران القسم في  
 القرآن بأداة الزجر والردع " كلا " ، وهي من خصائص الأسلوب القرآني في  
 المرحلة المكية . وقد ورد ذلك في خمس آيات كلها مكية :

- ﴿ كَلَّا وَالْقَمَرَ ﴾ المدثر ٣٢ .  
 ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لَسَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ العلق ١٥ .  
 ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ \* ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ التكاثر ٣ .  
 ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ التكاثر ٤ .  
 ﴿ كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ﴾ الهمزة ٤ <sup>(٤)</sup> .

(١) البحر ٣٧٨ / ٨ . الشوكاني ٤٩٨ / ٥ . الألوسي ٢٩ / ١٦٣ .

(٢) روح ٢٩ / ١٦٣ .

(٣) الجامع ١١ / ١٤٧ .

(٤) دراسات ١١٠ .

## ب - دخول اللام على القسم

ووردت قراءة للآيات ، تقتصر على اللام ، وتطرح الألف ، وتجعل الآيات :  
﴿لَأَقْسِمُ﴾ .

وقد نسب ابن الجوزى وحده هذه القراءة لابن عباس<sup>(١)</sup> ومجاهد بن جبر<sup>(٢)</sup> ،  
وعكرمة بن عبد الله<sup>(٣)</sup> . ولكن غيره من العلماء نسبوها إلى الحسن البصرى .  
وكان منهم من اكتفى بنسبتها إليه وحده<sup>(٤)</sup> . ومنهم من جعل الحسن واحدا  
من أصحاب هذه القراءة<sup>(٥)</sup> .

### ١ - لام قسم

وأقدم من أجاز كونها لام قسم الفراء ، وإن كان أجازها على ضعف ، أشعر  
به في عبارته التي قال فيها : كان بعض من لم يعرف هذه الجهة [ يريد تفسير النفي ]  
— فيما نرى — يقرأ ﴿لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ ، وهو صواب ، لأن العرب  
تقول : لأحلف بالله ليكونن كذا وكذا . يجعلونه لا ما بغير معنى (لا)<sup>(١)</sup> .

(١) زاد ٤١٥ / ٨ .

(٢) زاد ٤١٥ / ٨ ، ١٢٦ / ٩ .

(٣) زاد ٤١٥ / ٨ ، ١٢٦ / ٩ .

(٤) الفراء ٢٠٧ / ٣ . الزمخشري ٤٦٨ / ٤ . الرازي ١٩٠ / ٣٠ . ابن الجوزى ١٥٠ / ٨ .

أبو حيان ٣٢٨ / ٨ .

(٥) الطبرى ١٠٨ / ٢٩ . ابن جنى ٣٠٩ / ٢ . الطوسى ١٨٩ / ١٠ . ابن الجوزى ٤١٥ / ٨ . القرطبي

١٧٢٣ / ١٩ ، ٩٢ / ١٩ ، ٥٩ / ٢٠ . أبو حيان ٢١٣ / ٨ ، ٣٢٨ . الآلوسى ١٥٢ / ٢٧ .

(١) معاني ٢٠٧ / ٣ . وانظر الطبرى ١٢١ / ٢٩ ، ١٢٣ . الرازي ١٩٠ / ٣٠ . القرطبي

٩١ / ١٩ . الآلوسى ١٥٢ / ٢٧ ، ١٧١ / ٣٠ .

وطعن أبو عبيدة في هذه القراءة وقال : لو كان المراد هذا ، لقال لأقسم ، لأن العرب لا تقول : لأفعلن كذا ، وإنما يقولون : لأفعلن كذا<sup>(١)</sup> .

وجعلها الطبري لام القسم<sup>(٢)</sup> ، وإبراهيم بن السري الزجاج ( ٢٤١ - ٣١١ / ٨٥٥ - ٩٢٣ ) لام القسم والتوكيد<sup>(٣)</sup> .

وجعلها الطوسي لام تأكيد فقط<sup>(٤)</sup> .

ونقل الطبرسي عن أبي علي الفارسي أنه رفض أن تكون اللام للقسم ، لأن القسم لا يدخل على القسم<sup>(٥)</sup> .

ووافق الزمخشري على صحة القراءة ، واحتج بأن الآيات كانت في مصحف عثمان المعروف بالمصحف الإمام لاما بغير ألف<sup>(٦)</sup> .

ولكنه اعترض على القول بأنها للقسم ، محتجا بأمرين يعودان إلى ما قاله أبو عبيدة ، وهما :

١ - حق لام القسم أن يقرن بها النون المؤكدة ، والإخلال بها ضعيف قبيح .

٢ - أن ( لأفعلن ) في جواب القسم للاستقبال ، وفعل القسم يجب أن يكون للحال<sup>(٧)</sup> .

(١) الرازي ١٩٠/٣٠ ولم أجده في مجاز القرآن . وانظر الطوسي ١٨٩/١٠ . الزمخشري

٤٦٨/٤ . الطبرسي ١٢١/٢٩ ، ١٢٣ . ابن الجوزي ٤١٥/٨ ، ١٢٦/٩ . القرطبي

٢٢٣/١٧ . الآلوسي ١٥٢/٢٧ ، ١٧١/٣٠ .

(٢) جامع ١٠٨/٢٩ . وانظر الآلوسي ١٧١/٣٠ .

(٣) ابن الجوزي ٤١٥/٨ .

(٤) النيبان ١٨٩/١٠ . الطبرسي ١٢١/٢٩ ، ١٢٣ . الآلوسي ١٧١/٢٩ .

(٥) مجمع ١٢٣/٢٩ .

(٦) الكشف ٦٥٩/٤ . الرازي ١٩٠/٣٠ .

(٧) الكشف ٤٦٨/٤ . أبو حيان ٢١٣/٨ . وانظر الآلوسي ١٥٢/٢٧ .

واتفق الرازي مع المعترضين محتجا بما يلي :

١ - هذه القراءة شاذة . فهب أن هذا الشاذ استمر ، فما الوجه في القراءة المشهورة المتواترة ، ولا يمكن دفعها وإلا لكان ذلك قدحا فيما ثبت بالتواتر .

٢ - أيضا لابد من إضمار قسم آخر لتكون هذه اللام جوابا عنه، فيكون التقدير: والله ، لأقسم بيوم القيامة ، فيكون ذلك قسما على قسم . وإنه ركيك، ويفضى إلى التسلسل<sup>(١)</sup> .

ورد أبو حيان على حجتي الزمخشري فأعلن :

• أما الأمر الأول ففيه خلاف . فالذى قاله قول البصريين . وأما الكوفيون فيختارون ذلك ، ولكن يجيزون تعاقبهما، فيجيزون : لأضربن زيدا ، وأضرب زيدا .

• وأما الثانى فصحيح ، لكنه هو الذى رجح عندنا أن تكون اللام فى ﴿لَا أَقْسِمُ﴾ لام القسم ، وأقسم فعل حال . والقسم قد يكون جوابا للقسم كما قال: ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾<sup>(٢)</sup> فاللام فى ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ﴾ جواب قسم ، وهو قسم . لكنه لما لم يكن حلفهم حالا بل مستقبلا ، لزم التنون، وهى مخلصمة المضارع للاستقبال<sup>(٣)</sup> .

(١) مفاتيح ٣٠ / ١٩٠ .

(٢) سورة التوبة ١٠٧ .

(٣) البحر ٨ / ٢١٣ . وانظر الآلوسى ٢٧ / ١٥٢ .

## ٢ . لام ابتدائية

وخرَجَ أبو الفتح عثمان بن جنى القراءة على تقدير مبتدأ محذوف، أى فلأنا أقسم<sup>(١)</sup>.

وتبعه الزمخشري وزاد من توضيح كلامه فقال : المعنى فلأنا أقسم . دخلت اللام على جملة من مبتدأ وخبره ، وهى أنا أقسم ، كقولك : لزيد منطلق . ثم حذف المبتدأ ، وأدخلت اللام على الخبر ( أقسم )<sup>(٢)</sup>.

وأورد الآلوسى اعتراضا على هذا القول ذكر فيه أن المبتدأ إذا دخل عليه لام الابتداء يمتنع حذفه أو يقبح . لأن دخولها لتأكيد ، وهو يقتضى الاعتناء به ، وحذفه يدل على خلافه<sup>(٣)</sup>.

تكشف هذه الجولة أن عبد الله بن عباس وسعيد بن جبير نُسب إليهما أكثر من رأى، بل يتعارض المنسوب إلى الثاني منهما .

وكلمة صلة التى أطلقها الرجلان على (لا) كلمة مبهمة، على الرغم من شيوعها بين المفسرين . ولذلك وصفها من روى الطوسى قوله بأنها صلة مؤكدة ، ومن روى الرازى قوله بأنها صلة زائدة<sup>(٤)</sup>.

(١) المحتسب ٢ / ٣٠٩ . الطبرسى ٢٩ / ١٢٣ . أبو حيان ٨ / ٢١٣ . وأتى به غير منسوب :

الزمخشري ٤ / ٤٦٨ ، ٦٥٩ . القرطبي ١٧ / ٢٢٣ . النيسابورى ٢٩ / ٩٧ . الشوكانى ٥ / ١٥٨ . الآلوسى ٢٧ / ١٥٢ ، ٢٩ / ١٧١ ، ٣٠ / ١٣١ . هودة ٢٦ .

(٢) الكشاف ٤ / ٤٦٨ ، ٦٥٩ . وأتى به غير منسوب : الرازى ٣٠ / ١٩٠ .

(٣) روح ٢٧ / ١٥٢ .

(٤) انظر الطبرسى ٢٩ / ٢١ . الآلوسى ٢٩ / ١٧٠ أيضا .

وأعتقد أنها أطلقت من قبيل التأدب في وصف ما يتصل بالقرآن ، وأن وصف ابن عباس إياها بأنها مؤكدة، ووصفه هو وسعيد بن جبير بأنها صلة، ووصف ابن جبير بأنها زائدة ، كلها تؤول إلى مدلول واحد، هو الذى صاغه الزمخشري " زائدة مؤكدة " .

أما كونها زائدة موطئة للنفي فقد دار حوله جدل كثير، بسبب مجيء (لا) في المقسم عليه المثبت أحيانا ، وإن قل كثيرا عن المقسم عليه النفي . وأقرب الأقوال إلى الشمول في هذا الصدد كلام ابن المنير .

وجمع ابن قتيبة جمعا غريبا بين القول بأنها صلة ، وقول الفراء بأنها نافية ترد على من كذبوا بيوم القيامة<sup>(١)</sup> .

\*\*\*\*\*

---

(١) غريب ٤٩٩ .

## ج . صيغ القسم

لم يستخدم القرآن في — أقسامه — أسلوبا واحدا بل استخدم عدة أساليب ، قال سيويه : اعلم أن من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين، يجرى الفعل بعدها مجراه بعد قولك : والله ، وذلك قولك أقسم لأفعلن ، وأشهد لأفعلن<sup>(١)</sup> .

فهذه الأشياء فيها معنى القسم، ومعناها كمعنى الاسم المجرور بالواو. وتصديق هذا قول العرب : على عهد الله لأفعلن. فعهد مرتفعة، وعلى مستقر لها، وفيها معنى اليمين<sup>(٢)</sup> .

ومثل ذلك: يعلم الله لأفعلن. فأعرابه كإعراب (يذهب زيد) والمعنى: والله لأفعلن<sup>(٣)</sup> .

وقال أبو علي الفارسي في "الحجة" : الألفاظ الجارية مجرى القسم ضربان : أحدهما : ما تكون جارية كغيرها من الأخبار التي ليست بقسم ، فلا تجاب بجوابه . كقوله : ﴿ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> و ﴿ فَيَخْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَخْلِفُونَ لَكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> . فهذا ونحوه يجوز أن يكون قسما، وأن يكون حالا لخلوه من الجواب .

(١) الكتاب ٣ / ١٠١ . الفراهي ٢٣ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٠٣ .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٠٤ .

(٤) سورة الحديد ٨ .

(٥) سورة المجادلة ١٨ .

والثاني : ما يتعلق بجواب القسم ، كقوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا  
الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَهُ ﴾ (١) .

وذكر الفراهي أن اليمين والنذر والألية والقسم والحلف كلمات كثر  
استعمالها للقسم (٢) .

وقال مناع القطان : إذا كان القسم يأتي لتأكيد المقسم عليه ، فإن بعض  
الأفعال يجري مجراه ، إذا كان سياق الكلام في معناه . واستشهد بآية آل عمران  
وغيرها (٣) .

وقال د . بكرى شيخ أمين : ليس — إذن — للقسم لفظ واحد، وإنما له  
أساليب متعددة، ودلالات مختلفة، وألفاظ عدة (٤) .

---

(١) سورة آل عمران ١٨٧ . الزركشى ١ / ٤٥ — ٦ . معترك ١ / ٤٥٢ . الإتيان ٢ / ١٧٠ .

لمحاوى ٣ / ٢٥ . وأتى به غير منسوب : العمري ٢٤٩ .

(٢) إمعان ١٩ ، ٢٠ . وانظر السامرائي ٤٧ .

(٣) مباحث ٣٠٨ .

(٤) التعبير ٢٣٨ .

## ١ . الشهادة

فسر عبد الله بن عباس الشهادة في آية الوصية <sup>(١)</sup> باليمين <sup>(٢)</sup>. ونسب ابن الجوزي هذا التفسير إلى مجاهد <sup>(٣)</sup>.

وذكر الطبري أن للشهادة عدة معان ، ولكن أولى المعاني بقوله تعالى : ﴿ شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ ﴾ اليمين <sup>(٤)</sup>. وكذلك فعل في آيات اللعان <sup>(٥)</sup>. وعلل التسمية بأنها مأخوذة من قول القائل : أشهد بالله إنه لمن الصادقين فيما رمى به زوجته <sup>(٦)</sup>.  
وذكر القرطبي أن أبا بكر عبد الله بن أحمد القفال ( ٣٢٧ — ٤١٧ / ٩٣٨ — ١٠٢٦ ) اختار هذا القول <sup>(٧)</sup>.

(١) سورة المائدة ١٠٦ .

(٢) الطبرسي ٧ / ٢٢٨ . أبو حيان ٤ / ٤٦ . الآلوسي ٧ / ٥١ .

(٣) زاد ٤٤٥ .

(٤) جامع ٧ / ٦٦ ، ٧٩ ، ١٨ / ٦٤ . ابن عطية ٥ / ٨٢ . القرطبي ٦ / ٣٤٨ ، ٣٥٩ . الطوسي ٤ / ٤٢ . البغوي ٣ / ١٤ . الزمخشري ١ / ٦٨٨ . ابن العربي ٢ / ٧١٠ — ١ . ابن الجوزي ٢ / ٤٤٥ ، ٤٥٢ . الرازي ٣٠ / ٨٣ . أبو حيان ٤ / ٤٠ ، ٤٦ . الآلوسي ٧ / ٥١ ، ٢٨ / ١٠٥ . المنار ٧ / ٢١٩ .

(٥) سورة النور ٦ — ٩ . جامع ١٨ / ٦٤ . البغوي ٣ / ١١٤ . القرطبي ٦ / ٣٤٧ . الآلوسي ٧ / ٥١ .

(٦) جامع ١٨ / ٦٤ . وأتى به دون نسبة : الطوسي ٤ / ٤٢ .

(٧) الجامع ٦ / ٣٤٨ .

وخالفهم الطرسى ورأى تفسير الشهادة بما يُدلى به عند الحكام لإقامة الحقوق أقوى وأليق بالقصة<sup>(١)</sup> .

وذهب الراغب الأصفهاني إلى أن الفعل (شهد) على ضربين :  
أحدهما جار مجرى العلم .

والثاني يجرى مجرى القسم . فيقال أشهد بالله أن زيدا منطلق، فيكون قسما .  
ومنهم من يقول : إن قال : أشهد، ولم يقل : بالله ، يكون قسما أيضا<sup>(٢)</sup> .

وعلل الطرسى التسمية بأن اليمين كالشهادة فيما يحلف عليه<sup>(٣)</sup> .

واستدل الزركشى على تفسير (شهد) في سورة المنافقون بـ (نحلف) بقوله تعالى : ﴿ آتخذوا أيمانهم جُنَّةً ﴾<sup>(٤)</sup> .

وذكر عبد الحميد الفراهي أن للقسم كلمات لم تذهل عن معانيها الأصلية،  
أى لم تفقدها .

---

(١) البيان ٤٢/٤ . وأتى به دون نسبة : الطرسى ٧/ ٢٢٢ . ابن عطية ٨٣/٥ . القرطبي ٣٤٨/٦ .

(٢) المفردات ٢٦٨ . وأتى به دون نسبة : المنار ٧/ ٢١٩ .

(٣) مجمع ٧/ ٢٢٨ . الألوسى ٧/ ٥١ . وأتى به دون نسبة : ابن الجوزى ٢/ ٤٥٢ . القرطبي ٣٤٨/٦ . أبو حيان ٤/ ٤٦ .

(٤) الآيتان ١، ٢ . البرهان ٣/ ٤٥ . وانظر معترك ١/ ٤٥٠ . الإتيان ٢/ ١٦٩ .  
الفراهي ٢٣ . القاضى ٨٤ . المدخل ١/ ٥٠٠ .

وذكر منها " الشهادة " . وقال في تعليل ذلك والبرهنة عليه : لم يكونوا يقسمون إلا على رؤوس الأَشهاد، الذين كانوا شهداء على أيمانهم لتأكيدهم . فإن الرجل يجتنب أن يجعل نفسه كاذبا في عيون الناس . وأصل هذا التأكيد أن المرء إذا قال : أشهد به ، فقد صرح بأنه يقول بعلمه ومشهده لا بسماعه ، فلا يمكن له العذر إن كذب .

ثم ترى صريح قولهم في أقسامهم : أنا أشهد ، والله يشهد ، والله يعلم . وهذا في أكثر اللغات . فإننا نرى الأمم في المشرق والمغرب — مع اختلاف كثير في عاداتهم — لا يختلفون في أنهم إذا قالوا : الله شهيد على ذلك ، أو ما يشبهه ، فقد أرادوا به القسم <sup>(١)</sup> .

وفصل هذه القضية ما جاء في القرآن من التصريح بكون الشهادة والإشهاد يمينا ، حيث قال : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ \* اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> فسمى الشهادة منهم أيمانهم <sup>(٣)</sup> .

(١) إمعان ٢١ — ٣ ، ٣١ — ٢ .

(٢) سورة المنافقون ١ — ٢ .

(٣) إمعان ٢٣ . أمين ٢٣٨ .

## ٢ - اللام

اتفق النحاة منذ شيخهم على وجود صلة بين أحد اللامات والقسم، غير أنهم اختلفوا كثيرا في التعبير عن هذه الصلة .

فقال سيويه : سألت الخليل عن قوله : لتفعلن ، إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يُحلف به . فقال : إنما جاءت على نية اليمين ، وإن لم يتكلم بالحلوف به . ومثل ذلك ﴿ لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> إنما دخلت على نية اليمين <sup>(٢)</sup> .

وقال يحيى بن زياد الفراء ( ١٤٤ - ٧٦١/٢٠٧ - ٨٢٢ ) : كأن اللام يمين، إذ صارت تُلقَى بجواب اليمين ، وهو وجه الكلام <sup>(٣)</sup> .

وأشهر ما أطلق عليها وأوسعها انتشارا : لام القسم <sup>(٤)</sup> .

(١) سورة الأعراف ١٨ .

(٢) الكتاب ٣/ ١٠٦ ، ١٠٨ ، ٢١٧/٤ . وانظر أبو حيان ٢/ ٥١٠ . الفراهي ١٨ - ٩ .

أمين ٢٣٨ .

(٣) معاني ١/ ٢٢٥ .

(٤) الأخفش ٥١٤ . الطبري ٣/ ٢٣٥ ، ٨/ ١٠٣ ، الطوسي ٢/ ٥١٤ - ٥ . الراغب ٤٦٠ .

البعوى ٣/ ٢١٩ . ابن عطية ٥/ ٤٥٠ . ابن الجوزي ١/ ٤١٥ ، ٣/ ١٧٨ . الرازي ٨/

١٠٥ . القرطبي ٧/ ١٧٦ .

ووصفها الطبري بلام اليمين<sup>(١)</sup>، والطوسي بالخلف من لام القسم<sup>(٢)</sup>،  
والزنجشري بالموطة للقسم<sup>(٣)</sup>، والطبرسي بالمتعلقة بالقسم<sup>(٤)</sup>، والرازي بالملقية  
للقسم<sup>(٥)</sup>، والقرطبي بعمد القسم<sup>(٦)</sup>.

وذكر الراغب الأصفهاني أنها تدخل على الاسم نحو قوله ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ  
أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾<sup>(٧)</sup> وعلى الفعل الماضي نحو ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي  
الْأَلْبَابِ﴾<sup>(٨)</sup> وعلى الفعل المستقبل، غير أنه تلزمها إحدى نوني التوكيد  
نحو ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾<sup>(٩)</sup>.

وعلى الالوسي تسميتها بالموطة للقسم بأنها تسهل فهم الجواب على السامع<sup>(١٠)</sup>.  
وعلق الفراهي على قول سيويه قائلا: وعلى هذا الأصل كل ما ترى في القرآن  
من لام اليمين<sup>(١١)</sup>.

وأحب أن أذكر أن كثيرا من العلماء أورد أكثر من اسم من الأسماء التي  
ذكرتها، كما تبين التعليقات.

(١) جامع ٣ / ٢٣٥ . الفراهي ١٩ . أمين ٢٣٨ .

(٢) البيان ٢ / ٥١٤ - ٥ .

(٣) الكشف ١ / ١٧٩ . أبو حيان ٢ / ٥٠٩ ، ٤ / ٥٧٧ . الشوكاني ٥ / ٤٦٩ . الالوسي  
٣ / ٢١٠ ، ٣٠ / ٢٣٩ .

(٤) المحرر ٣ / ١٩٥ . الطبرسي ٣ / ١٢٩ .

(٥) مفاتيح ٨ / ١٠٣ .

(٦) الجامع ٤ / ١٢٥ .

(٧) سورة الحج ١٣ .

(٨) سورة يوسف ١١١ .

(٩) سورة آل عمران ٨١ .

(١٠) روح ٣ / ٢١٠ .

(١١) إمعان ١٨ - ٩ . أمين ٢٣٨ .

### ٣ . مثابة القسم

وقال أبو عبيدة معمر بن النخعي ( ١١٠ - ٢٠٩ / ٧٢٨ - ٨٢٤ )  
عن قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ <sup>(١)</sup> مجازها مجاز القسم ،  
كقولك : والذي أخرجك ربك ، لأن ( ما ) في موضع (الذي) <sup>(٢)</sup> . أراد أنها  
بمثابة القسم .

### ٤ . القسم

ونقل الرازي عن علي بن أحمد الواحدى ( ٤٦٨ / ١٠٧٦ ) قال : إنما سمي  
اليمين بالقسم لأن اليمين موضوعة لتوكيد الخبر الذى يخبر به الإنسان : إما مثبتا  
للشئ وإما نافيا . ولما كان الخبر يدخله الصدق والكذب ، احتاج المخبر إلى طريق  
به يتوصل إلى ترجيح جانب الصدق على جانب الكذب ، وذلك هو الحلف . ولما  
كانت الحاجة إلى ذكر الحلف إنما تحصل عند انقسام الناس — عند سماع ذلك الخبر  
— إلى مصدق به ومكذب ، سموا الحلف بالقسم . وبنوا تلك الصيغة على أفعل  
فقالوا : أقسم فلان يُقسم إقساماً . وأرادوا أنه أكد القسم الذى اختاره ، وأحال  
الصدق إلى القسم الذى اختاره بواسطة الحلف واليمين <sup>(٣)</sup> .

(١) سورة الأنفال ٥ .

(٢) مجاز ١ / ٢٤٠ .

(٣) مفاتيح ١٣ / ١١٧ .

وقال الراغب الأصفهاني: أقسم : حلف . وأصله من القسامة، وهي أيمان تُقسَم على أولياء المقتول. ثم صار اسماً لكل حلف ، قال : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ (١) .

وقال الفراهي : أما القسم فهو — في أصله — للقطع ، ومنه قسمت الشيء وقسمته . والقطع يستعمل لنفي الريب والشبهة . ولذلك شواهد كالصريمة والجزم والقول الفصل والإبانة والصدع والقطع . فهذا هو الأصل . ثم اختص القسم من بين هذه الألفاظ بشدة الفصل بالقول . واستعماله من باب الإفعال لخاصية المبالغة ، كقولهم : أسفر الصبح (٢) .

وقال مناع القطان : الأقسام : جمع قَسَم ، بمعنى الحلف واليمين . والصيغة الأصلية للقسم أن يوتى بالفعل أقسم أو أحلف ، متعدياً بالباء إلى المقسم به . ثم يأتي المقسم عليه ، وهو المسمى بجواب القسم ، كقوله : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ ﴾ (٣) .

وقال دة شعبان محمد إسماعيل : أما القسم فهو اسم مصدر أو المعنى الحاصل بالمصدر (٤) .

وقال دة يوسف خليف : اقتصر ورود مادة ( ق س م ) على الآيات المكية (٥) .

(١) سورة النحل ٣٨ . المفردات ٤٠٣ . المدخل ١ / ٤٩٩ . وأتى به غير منسوب : الألويسي ١٨ / ١٩٩ .

(٢) إمعان ٢٠ . أمين ٢٣٨ . وانظر المدخل ١ / ٤٩٩ .

(٣) سورة النحل ٣٨ . مباحث ٣٠٠ . وانظر أمين ٢٣٩ . شحاتة ٢٧٢ . السامرائي ٤٦ .

(٤) المدخل ١ / ٤٩٩ .

(٥) دراسات ٢١٢ .

## ٥ . الأليّة

ذكر الراغب الأصفهاني أن معنى آيت حلفت، كقوله : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو  
الْفَضْلِ مِنْكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . والأليّة : الحلف المقتضى لتقصير في الأمر الذي يُحْلَفُ عليه .  
وجُعِلَ الإيلاء في الشرع للحلف المانع من جماع المرأة <sup>(٢)</sup> .

وقال الفراهي : ربما كفوا عن شيء من غير شرط ، وسموه ألية ، كما جاء في  
القرآن : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبُصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ثم توسع استعمالها  
فصار قولهم آيت مرادف أقسمت . قال طرفة بن العبد :

فآليت لا ينفك كشحي بطانة لعضب رقيق الشفرتين مهند

وهذا كثير في كلامهم <sup>(٤)</sup> .

(١) سورة النور ٢٢ .

(٢) المفردات ٢٢ .

(٣) سورة البقرة ٢٢٦ .

(٤) إمعان ١٨ ، ٢٠ . أمين ٢٣٨ .

## ٦ . الحلف

قال الراغب الأصفهاني : الحَلْف : أصله اليمين الذي يأخذ بعضهم عن بعض بها العهد ، ثم عُبرَ به عن كل يمين ، قال : «وَلَا تُطْعِ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ» (١) أى مكثار للحلف، وقال : «يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا» (٢).

وقال الفراهي : وأما الحلف فمعناه القطع والحدة، فيشابه كلمة القسم . يقال : سنان حليف : أى قاطع . ولسان حليف : أى حديد ذلق . وعند الأزهري : هذا مأخوذ من الحلف، وهو نبات أطرافه محددة . فقولهم : حلف على أمر، كقولهم : قطع به . وهذا هو الأصل . ثم اختص مثل القسم بشدة الفصل والجزم في القول . ولذلك لا يلزمه المقسم به . ألا ترى أنهم إذا عقدوا الموالاة بينهم بأى طريق كانت سموها حلفاً ؟ وقد علمت طرق الحلف المختلفة التى لم يحلفوا فيها بشيء (٣).

وصرح د . شعبان محمد إسماعيل : أما الحلف وأصله المخالفة والمعاهدة والتعاهد بين القوم . وعند حصول التحالف والتعاهد بين الناس يقع توكيدها بالأيمان . فصاروا يطلقون الحلف، ويريدون اليمين نفسه (٤).

(١) سورة القلم ١٠ .

(٢) سورة التوبة ٧٤ . المفردات ١٢٩ .

(٣) إمعان ٢١ . أمين ٢٣٨ .

(٤) المدخل ١ / ٥٠٠ . وانظر السامرائي ٤٦ .

وأعلن د . يوسف خليف : من الظواهر الطريفة أن مادة " حلف " لم ترد إلا في الآيات المدنية، ولم ترد في المكية إلا في آية واحدة ، هي : ﴿وَلَا تُطْعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ﴾ .

وفي كل مواضع ورودها جاءت في مقام الحنث باليمين . ومن هنا لم ترد مقترنة بالله . ولعل ذلك الذي جعل صاحبي لسان العرب والقاموس المحيط وغيرهما من علماء اللغة يذكرون أن الحلف معناه القسم ، غير أن الحلف الذي ورد في القرآن لا يصح أن يكون مرادفا للقسم . ولعله أيضا هو الذي جعل الزمخشري في " أساس البلاغة " يربط بين الحلف والحنث والأيمان الكاذبة <sup>(١)</sup> .

## ٧ . الحالف

وذهب الراغب الأصفهاني إلى أن علم تجرى مجرى شهد في القسم . ولذلك يجاب بجواب القسم نحو قول الشاعر

\* ولقد علمتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيَّتِي <sup>(٢)</sup> \*

وقال الفراهي : كان من صريح قولهم في أقسامهم : الله يعلم <sup>(٣)</sup> .

(١) دراسات ١١٢ .

(٢) المفردات ٢٦٨ .

(٣) إمعان ٢٣ ، ٣١ .

## ٨ . العهد

قال الراغب الأصفهاني: قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾<sup>(١)</sup>  
أى أوفوا بحفظ الأيمان<sup>(٢)</sup>.

## ٩ . اليمين

قال الراغب الأصفهاني: اليمين — في الحلف — مستعار من اليد، اعتبارا بما  
يفعله المعاهد والمخالف وغيره، قال: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا﴾<sup>(٣)</sup>.

وقال الفراهي: ربما عبروا عن التأكيد بأخذ اليمين، كما علمنا من أحوال  
الروم والعرب والعبرانيين. فإذا أخذ بعضهم يمين بعض عند المعاهدة، أفصحوا  
بعزمهم وتأكيده، كأنهم قالوا: إنا قد وصلنا أمرنا ورهنا به أيماننا. ولذلك سماوا  
القسم يمينا. وربما صرحوا بهذا المعنى كما قال جساس:

سأؤدى حق جارى ويدي رهن فعلى

ومن هنا تضمن القسم معنى الكفالة والضمانة. وهذا معلوم وباق في أخذ  
اليمين للبيعة، وصدق اليد في البيع والشراء<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة الإسراء ٣٤ .

(٢) المفردات ٣٥٠ .

(٣) سورة القلم ٣٩ . المفردات ٥٥٣ .

(٤) إمعان ١٤ — ٥ . وانظر حسين ٤٥ . القطان ٣٠١ . أمين ٢٣٧ . شحاتة ٢٧٢ .

المدخل ١ / ٥٠٠ . السامرائي ٤٧ — ٥٠ .

ونرى العبرانيين عبروا عن القسم باليمين . فجاء في الزبور : « الذين أفواههم تنطق سوءا، ويمينهم يمينا كذب » (١).

## التفرقة بين الصيغ

لما كانت صيغ القسم متعددة، فقد حاول بعض العلماء التمييز بينها. فقال أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (بعد ٣٩٥/١٠٠٥) : القسم أبلغ من الحلف ، لأن معنى قولنا : أقسم بالله ، أنه صار ذا قسم بالله . والقسم : النصيب . والمراد أن الئذى أقسم عليه من المال وغيره، قد أحرزه ودفع عنه الخصم بالله . والحلف من قولك : سيف حليف، أى قاطع ماض . فإذا قلت : حلف بالله ، فكأنك قلت : قطع المخاصمة بالله .

فالأول أبلغ كأنه يتضمن معنى الآخر، مع دفع الخصم ، ففيه معنيان . وقولنا : حلف، يفيد معنى واحدا، وهو قطع المخاصمة فقط . وذلك أن من أحرز الشئ باستحقاق فى الظاهر ، فلا خصومة بينه وبين أحد فيه . وليس كل من دفع الخصومة فى الشئ فقد أحرزه .

واليمين اسم للقسم مستعار . وذلك أنهم — إذا تقاسموا على شئ — تصافقوا بأيامهم، ثم كثر ذلك حتى سمي القسم يمينا (٢).

(١) إمعان ١٥ .

(٢) الفروق ٤٧ . إسماعيل ٣٧٣ .

وقال الفراهي : ذكرنا أن القسم ربما يهين قدر المرء ويذهب بشرفه . فانظر كيف ينبه القرآن على هذا الأمر ، باستعماله كلمة " الحلف " فيمن يصغر نفسه بيمينه ، ويلح حيث لا يلح شريف . فترى في سورة براءة ذكر القسم من المنافقين في سبعة مواضع ، لم يأت به إلا بكلمة الحلف لدناءتهم وكذبهم في اعتذارهم . وما جاءت هذه الكلمة في سائر القرآن إلا حيث تشنع لما فيها من قلة المبالاة بشرف النفس، والتزوع إلى مايلقيها في الكذب والإلحاح . ولذلك لما أراد النابغة الذبياني الغلو في تضرعه عند النعمان بن المنذر قال :

حلفت، فلم أترك لنفسك ريبة      وليس وراء الله للمرء مذهب

وهو أبلغ الشعراء عند الرهبة . ولذلك قيل : "أشعرهم امرؤ القيس إذا ركب، والأعشى إذا طرب، وعترة إذا غضب، والنابغة إذا رهب " <sup>(١)</sup>.

---

(١) إمعان ٦٥ .

## د . أدوات القسم

أول من تصدى لأدوات القسم الخليل بن أحمد وتلميذه سيويه . قال الثاني في كتابه : للقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر .  
وأكثرها الواو ، ثم الباء ، ويدخلان على كل محلوف به <sup>(١)</sup> .  
ثم التاء ، ولا تدخل إلا في واحد { هو لفظ الجلالة } <sup>(٢)</sup> ، وذلك قولك :  
والله لأفعلن ، وبالله لأفعلن ، « وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ » <sup>(٣)</sup> .  
وقال الخليل : إنما تجيء بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به ،  
كما تضيف مررت به بالباء ، إلا أن الفعل يجيء مضمرا في هذا الباب . والحلف  
توكيد <sup>(٤)</sup> .

وقد نقول : تالله ، وفيها معنى التعجب <sup>(٥)</sup> .

والواو لازمة لكل اسم يُقسَم به ، والباء <sup>(٦)</sup> .

(١) ٤٩٦ / ٣ ، ٤ / ٢١٧ .

(٢) ٤٩٦ / ٣ ، ٤٩٩ ، ٤ / ٢١٧ . أبو حيان ٦ / ٣٢١ . وأتى به غير منسوب : الطوسى  
٧ / ٢٢٨ . القرطبي ١١ / ٢٩٧ . ابن القيم ١ / ٤٩ . ابن هشام ١ / ١٢٣ . معتزك  
١ / ٤٥٤ . الإتيان ٢ / ١٧١ . القطان ٣٠١ . أمين ٢٣٩ . شحاتة ٢٧٢ . المدخل  
١ / ٥٠١ . خليف ١١٢ . إسماعيل ٣٦٩ .

(٣) سورة الأنبياء ٥٧ . الكتاب ٣ / ٤٩٦ .

(٤) الكتاب ٣ / ٤٩٧ .

(٥) الكتاب ٣ / ٤٩٧ . وانظر الزمخشري ٣ / ١٢٢ . أبو حيان ٦ / ٣٢٢ . ابن هشام ١ / ١٢٣ .

الآلوسى ١٧ / ٦١ .

(٦) الكتاب ٣ / ٤٩٩ .

وعلل الطوسي اختصاص التاء باسم الله بأنها بدل من الواو<sup>(١)</sup>، والواو بدل من الباء<sup>(٢)</sup>، فهي بدل من بدل<sup>(٣)</sup>.

وميز الزمخشري بين هذه الحروف فقال: فإن قلت: ما الفرق بين الباء والتاء؟

قلت: إن الباء هي الأصل<sup>(٤)</sup>، والتاء بدل من الواو المبدلة منها<sup>(٥)</sup>.  
وواو القسم مُطْرَح معها إبراز الفعل اطراحا كلياً<sup>(٦)</sup>. فكان لها شأن خلاف شأن الباء: حيث أبرز معها الفعل وأضمر<sup>(٧)</sup>. فكانت الواو قائمة مقام الفعل والباء، سادة مسدّهما معا. والواوات العاطفات نوابغ عن هذه الواو<sup>(٨)</sup>.

(١) التبيان ٧ / ٢٢٨ . وانظر الرازي ٢٢ / ١٥٧ . أبو حيان ٦ / ٣٢٢ . الآلوسی ١٧ / ٦١ .

(٢) التبيان ٧ / ٢٢٨ . وانظر القرطبي ١٥ / ١٤٣ . ابن القيم ١ / ٤٨ - ٩ . معترك ١ / ٤٥٤ .

الإتقان ٢ / ١٧١ . القطان ٣٠١ . أمين ٢٣٩ . شحاتة ٢٧٢ . المدخل ١ / ٥٠١ .

قمحاوي ٣ / ٢٦ . العمري ٢٤٧ . إسماعيل ٣٦٩ .

(٣) التبيان ٧ / ٢٢٨ .

(٤) الكشاف ٣ / ١٢٢ . أبو حيان ٦ / ٣٢١ . وأتى به دون نسبة: السرازي ٢٢ / ١٥٧ .

أبو حيان ٦ / ٣٢٢ . الآلوسی ١٧ / ٦١ .

(٥) الكشاف ٣ / ١٢٢ . وأتى به دون نسبة: الرازي ٢٢ / ١٥٧ . أبو حيان ٦ / ٣٢٢ .

الآلوسی ١٧ / ٦١ . الفراهي ٢٢ .

(٦) الكشاف ٤ / ٧٥٨ . وأتى به غير منسوب: أبو حيان ٨ / ٤٨٠ . الآلوسی ٣٠ / ١٨٠ .

إسماعيل ٣٦٩ .

(٧) الكشاف ٤ / ٧٥٨ . وأتى به غير منسوب: أبو حيان ٨ / ٤٨٠ . ابن هشام ١ / ١١٢ .

الآلوسی ١٧ / ٦١ ، ٣٠ / ١٨٠ . العمري ٢٤٩ .

(٨) الكشاف ٤ / ٧٥٨ . وأتى به غير منسوب: أبو حيان ٨ / ٤٨٠ . الآلوسی ١٧ / ٦١ .

العمري ٢٤٩ .

وذهب الرازي إلى أنه ليس للقسم — في الأصل — حرف . لكن الباء والواو استعملتا فيه لمعنى عارض . وذلك لأن الباء التي في أصل القسم هي الباء التي للإصاق والاستعانة . فكما يقول القائل : استعنت بالله ، وكتبت بالقلم ، يقول أيضا : أقسمت بالله <sup>(١)</sup> .

ولما كثر القسم في الكلام ، استُغنى عن ذكره ، على حين لم يكثر غيره من الاستعمالات كثرته ، فلم يُستغنى عنه <sup>(٢)</sup> .

ثم خشى المتكلم أن يقع التباس ، فأبدل الباء تاء <sup>(٣)</sup> . وبقيت خشية المتكلم أن تلتبس تاء القسم هذه بتاء الخطاب والتأنيث فأبدلها واوا <sup>(٤)</sup> .

وعلى أبو حيان عد الزمخشري الباء أصل حروف القسم بأنها أوسع هذه الحروف ، إذ تدخل على الظاهر والمضمر <sup>(٥)</sup> ، ويُصرَّح بفعل القسم معها ويحذف <sup>(٦)</sup> .

وعلق على قوله إن بعض هذه الحروف مبدل من بعض بأن هذا شيء قاله كثير من النحاة ، ولا يقوم عليه دليل . وقد رد عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (٥٠٨ — ٥٨١ / ١١١٤ — ١١٨٥) هذا القول . والذي يقتضيه النظر أنه ليس شيء منها أصلا لآخر <sup>(٧)</sup> .

(١) مفاتيح ٢٨ / ٢٤٠ .

(٢) مفاتيح ٢٨ / ٢٤٠ . وانظر ابن القيم ٤٨ / ١ .

(٣) مفاتيح ٢٨ / ٢٤٠ .

(٤) مفاتيح ٢٨ / ٢٤٠ — ١ .

(٥) البحر ٦ / ٣٢١ . وانظر ابن هشام ١ / ١١٢ . الآلوسی ١٧ / ٦١ .

(٦) البحر ٦ / ٣٢٢ . وانظر ابن هشام ١ / ١١٢ . الآلوسی ١٧ / ٦١ .

(٧) البحر ٦ / ٣٢٢ . الآلوسی ١٧ / ٦١ .

وعلى زيادة التعجب في التاء فقال : نصوص النحاة أن التاء يجوز أن يكون معها تعجب ويجوز ألا يكون<sup>(١)</sup>، واللام هي التي يلزمها التعجب في القسم<sup>(٢)</sup>.  
وقد رأينا أنفا نص سيبويه لا يتفق كل الاتفاق مع ما قاله أبو حيان عن التاء، وإنما يتفق معه في اللام، فقد قال سيبويه : ولا تجيء اللام إلا أن يكون فيها معنى التعجب<sup>(٣)</sup>.

وأجمل ابن القيم الآراء فقال : لما كان القسم يكثر في الكلام اختصر، فصار فعل القسم يحذف ، ويكتفى بالباء. ثم عوض من الباء الواو في الأسماء الظاهرة<sup>(٤)</sup>، والتاء في اسم الله . وقد نقل : تَرَبَّ الكعبة<sup>(٥)</sup>.

وتبع ابن هشام أبا حيان فقال : خصت الباء — لكونها أصل حروف القسم — بما يلي :

- جواز ذكر الفعل معها نحو : أقسم بالله لتفعلن .
- دخولها على الضمير نحو : بك لأفعلن .
- استعمالها في القسم الاستعطافي نحو : بالله هل قام زيد ؟ أى أسألك بالله مستحلفا<sup>(٦)</sup>.

(١) البحر ٦ / ٣٢٢ . الآلوسى ١٧ / ٦١ :

(٢) البحر ٦ / ٣٢٢ . الآلوسى ١٧ / ٦١ .

(٣) ٣ / ٤٩٧ .

(٤) البيان ١ / ٤٨ — ٩ . معترك ١ / ٤٥٣ — ٤ . الإقنان ٢ / ١٧١ . قمحاوى ٣ / ٢٦ .

وأتى به دون نسبة : القطان ١ / ٣٠١ . أمين ٢٣٩ . شحاتة ٢٧٣ . وانظر ابن هشام ١ / ٤٠٠ .

المدخل ١ / ٥٠١ . العمرى ٢٤٧ . إسماعيل ٣٦٩ .

(٥) البيان ١ / ٤٩ .

(٦) مغنى ١ / ١١٢ . وأتى به دون نسبة : إسماعيل ٣٦٩ .

وسوغ الآلوسی قول الرمخشری بأن الواو قائمة مقام الباء بالمناسبة بينهما، من حيث كونهما شفويتين ، ومن حيث أن الواو تفيد معنى قريبا من معنى الإلصاق، على ما ذكره كثير من النحاة<sup>(١)</sup> .

وعنيت د . عائشة عبد الرحمن بالقسم بالواو بخاصة. فوجدت أن القسم بها في مستهل السور جاء مع : الضحى ، والليل ، والفجر : وليال عشر، والعصر، والتين، والزيتون، والسنجم إذا هوى، والعاديات ضبحا ، والنازعات عرفا ، والذاريات ذروا ، والصافات صفا ، والسماء والطارق ، والسماء ذات البروج، والشمس وضحاها ، والطور وكتاب مسطور<sup>(٢)</sup>، وكلها سور مكية . ولم تأت سورة مدنية مبدوءة بهذه الواو<sup>(٣)</sup> .

وجاء القسم " والليل " وحده ست مرات، يطرد فيها مجيء الواو في صدر الآيات<sup>(٤)</sup> .

ولاحظ د . يوسف خليف أن " تالله " وردت في الآيات المكية فقط<sup>(٥)</sup> .

---

(١) روح ١٧ / ٦١ .

(٢) الإعجاز ٢٢٧ - ٨ . وانظر خليف ٩٩ .

(٣) الإعجاز ٢٢٨ . وانظر أمين ٢٤٦ . شحاتة ٢٧٨ . خليف ٩٨ .

(٤) الإعجاز ٢٢٩ .

(٥) دراسات ١١١ - ٢ .

## تعدد المقسم به

ذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠-١٧٠/٧١٨-٧٨١) إلى أن المقسم به إذا تعدد فالواو التي بين المقسمات بما واو عطف ولا تصلح أن تكون واو قسم أخرى .

روى عمرو بن عثمان المعروف بسبويه (١٤٨-١٨٠/٧٦٥-٧٩٦) : قال الخليل في قوله — عز وجل : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ \* وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ \* وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ (١) الواوان الأخریان لیستا بمتزلة الأولى ، ولكنهما اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء في قولك : مررت بزید وعمرو ، والأولى بمتزلة الباء والتاء . ألا ترى أنك تقول : والله لأفعلن ، والله لأفعلن ، فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء .

قلت للخليل : فلم لا تكون الأخریان بمتزلة الأولى ؟

فقال : إنما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد . ولو كان انقضى قسمه بالأول على شيء ، لجاز أن يستعمل كلاما آخر ، فيكون كقولك : بالله لأفعلن ، بالله لأخرجن اليوم . ولا يقوى أن تقول : وحقك وحق زيد لأفعلن ، والواو الآخرة واو قسم . لا يجوز إلا مستكرها ، لأنه لا يجوز هذا في مخلوف عليه ، إلا أن تضم الآخر إلى الأول ، وتحلف بهما على المخلوف عليه ، وتقول : وحياتي ثم حياتك لأفعلن . فثم هاهنا بمتزلة الواو (٢) .

(١) سورة الليل ١ - ٣ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٠٩ . الزمخشري ١ / ٢٥٠ . النيسابوري ١ / ١٢٤ . الألويسي ٢٣ / ٦٤ .

وانظر الأخفش ٧٤٠ . ابن هشام ١ / ٤٠٠ .

وعنى الزمخشري بالفاء الواقعة بين الأقسام المتعددة . فتساءل في سورة  
الصفات : فإن قلت : ما حكم الفاء إذا جاءت عاطفة في الصفات ؟ .

قلت : إما أن تدل على ترتب معانيها في الوجود كقوله :

يا لهف زياة للحارث الصا بح فالغائم فالآب

كأنه قيل : الذى صبح فغنم فآب ؛ وإما على ترتبها في التفاوت من بعض  
الوجوه، كقولك: خذ الأفضل فالأكمل ؛ وإما على ترتب موصوفاتها في ذلك  
كقوله : رحم الله المخلقين فالمقصرين <sup>(١)</sup> .

وعلق الشوكاني على هذا القول : في الكل نظر <sup>(٢)</sup> .

وقال الرازى : وقع القسم من الله بأمر واحد كما في قوله : «وَالْعَصْرِ»  
وبحرف واحد ، كما في قوله : «ص» .

ووقع بأمرين كما في قوله : «وَالضُّحَى \* وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى» وبحرفين كما في  
قوله : «طه» .

وبثلاثة أمور كما في قوله : «والصفات . . . فالزاجرات . . . فالتاليات»  
وبثلاثة أحرف كما في « ألم » .

وبأربعة أمور كما في «الذاريات» ، وبأربعة أحرف كما في «المص» .  
وبخمسة أمور كما في «الطور» ، وبخمسة أحرف كما في «كهيعص» .  
ولم يقسم بأكثر من خمسة أشياء إلا في سورة واحدة، وهى (الشمس) ، ولم  
يقسم بأكثر من خمسة أصول ، لأنه يجمع كلمة الاستقبال <sup>(٣)</sup> .

وفي موضع آخر ذكر أنه أقسم — في سورة الشمس — بسبعة أشياء <sup>(٤)</sup> .

(١) الكشاف / ٤ / ٣٤ . أبو حيان / ٧ / ٣٥١ — ٢ . وانظر الألوسى ٢٣ / ٦٧ .

(٢) فتح / ٤ / ٣٧٤ .

(٣) مفاتيح / ٢٨ / ١٢٦ . (٤) مفاتيح / ٣١ / ١٧٢ .

## و- زيادة إي

قال سيويه : تقول : إي والله ، ونعم والله<sup>(١)</sup> ، أي أن الائتين بمعنى واحد في القسم<sup>(٢)</sup>.

وأعلن عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣-٢٧٦/٨٢٨-٨٨٩) أنها بمعنى بلى<sup>(٣)</sup>، وأما لا تأتي إلا قبل اليمين صلة لها<sup>(٤)</sup>، واستشهد بقوله «وَيَسْتَبِينُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ»<sup>(٥)</sup>.

وقال الراغب الأصفهاني : إي كلمة موضوعة لتحقيق كلام متقدم<sup>(٦)</sup>.  
وذكر الزمخشري أنها ترد في القسم خاصة<sup>(٧)</sup>، كما كان (هل) بمعنى (قد) في الاستفهام خاصة<sup>(٨)</sup>.

(١) الكتاب ٥٠١/٣ .

(٢) الكتاب ٥٠١/٣ . وانظر الطوسي ٣٩٢/٥ . البغوي ١٣٧/٤ . الزمخشري ٣٥٢/٢ .

ابن عطية ١٦٥/٦ : الطبرسي ٦/١١ . ابن الجوزي ٣٩/٤ . القسطلاني ٣٥١/٨ .  
ابن هشام ٨٠/١ . الآلوسي ١٣٦/١١ .

(٣) تأويل ٤٢٤ .

(٤) تأويل ٤٢٤ . وانظر ابن عطية ١٦٥/٦ . أبو حيان ١٦٩/٥ .

(٥) سورة يونس ٥٣ .

(٦) المفردات ٣٤ .

(٧) الكشاف ٣٥٢/٢ . أبو حيان ١٦٨/٥ . وانظر الآلوسي ١٣٦/١١ .

(٨) الكشاف ٣٥٢/٢ . أبو حيان ١٦٨/٥ . وانظر الزركشي ٤٤/٣ . الآلوسي

١٣٦/١١ . المنار ٢٩٤/١١ .

وصرح ابن عطية بأنها يجيء بعدها حرف القسم وقد لا يجيء ، تقول: إى  
ورى ، وإى رى<sup>(١)</sup> .

ووصفها القرطبي بأنها كلمة تحقيق وإيجاب وتأكيد<sup>(٢)</sup> .

## ز = اقتران القسم بالشرط

قال سيويه : لوقلت : والله ، إن تأتني آتكَ ، لم يجز . ولو قلت : والله من  
يأتني آته ، كان محالا . واليمين لا تكون لغوا ، لأنها لآخر الكلام وما بينهما لا يمنع  
الآخر أن يكون على اليمين .

وتقول : أنا - والله - إن تأتني لا آتكَ ، لأن الكلام مبنى على (أنا) .  
فالقسم هاهنا لغو . فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلا أن يكون عليه . ألا ترى أنك  
تقول : لئن أتيتني لا أفعلُ ذاك ، لأنها لام قسم<sup>(٣)</sup> .

ووضح الزركشى كلام سيويه فقال :

القسم والشرط يدخل كل منهما على الآخر، فإن تقدم القسم، ودخل  
الشرط بينه وبين الجواب، كان الجواب للقسم، وأغنى عن جواب الشرط. وإن  
عكس فبالعكس . فأيهما تصدر كان الاعتماد عليه ، والجواب له .

(١) المحرر ٦ / ١٦٥ . أبو حيان ٥ / ١٦٩ .

(٢) الجامع ٨ / ٣٥١ . وانظر الآلوسی ١١ / ١٣٦ .

(٣) الكتاب ٣ / ٨٤ .

ومن تقدّم القسم قوله: ﴿لَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ﴾ (١) تقديره: والله لئن لم تنته... فاللام الداخلة على الشرط ليست بلام القسم، ولكنها زائدة، وتسمى الموطئة للقسم. ويعنون بذلك أنها مؤذنة بأن جواب القسم منتظر، أى الشرط لا يصلح أن يكون جواباً، لأن الجواب لا يكون إلا خيراً.

والذى يدل على أن الجواب للقسم لا للشرط دخول اللام فيه، وأنه ليس بمجزوم؛ بدليل قوله ﴿لَئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ (٢). ولو كان جواب الشرط لكان مجزوماً (٣).

## ج - القسم بالجموع والأفراد

ولاحظ الرازى أن القرآن أقسم فى بعض السور بالجموع كما فى الذاريات، وفى بعضها بأفراد كما فى الطور. وتساءل: ما الحكمة من ذلك؟ . وأجاب: فى أكثر الجموع أقسم بالمتحركات. والريح الواحدة ليست بثابتة مستمرة حتى يقع القسم بها، بل هى متبدلة بأفرادها، مستمرة بأنواعها. والمقصود لا يحصل إلا بالتبدل والتغير فقال ﴿وَالذَّارِيَاتِ﴾ إشارة إلى النوع المستمر إلى الفرد المعين المستقر. وأما الجبل فهو ثابت قليل التغير، والواحد من الجبال دائم زماناً ودهراً. فأقسم فى ذلك بالواحد. وكذلك قوله ﴿وَالنَّجْمِ﴾ (٤).

(١) سورة مريم ٤٦ .

(٢) سورة الإسراء ٨٨ .

(٣) البرهان ٣ / ٤٦ . وأتى به غير منسوب : القطان ٣٠٦ - ٨ .

(٤) مفاتيح ٢٨ / ٢٠٦ - ٧ . الرازى لعبد الحميد ٢٥٣ .

## ط - القسم

### بجموع السلامة للمذكر والمؤنث

ولاحظ الرازي أن الله أقسم بجموع السلامة المؤنثة في خمس سور، ولم يقسم بجموع السلامة المذكورة في سورة أصلا. فلم يقل: والصالحين من عبادي، ولا المقربين، إلى غير ذلك؛ مع أن المذكر أشرف.

وعلل ذلك بأن جموع السلامة بالوار والتون - في الأمر الغالب - لمن يعقل، وقد ذكرنا أن القسم بهذه الأشياء ليس لبيان التوحيد إلا في صورة ظهور الأمر فيه، وحصول الاعتراف منهم به؛ ولا للرسالة لخصول ذلك في صور القسم بالحروف والقرآن. بقي أن يكون المقصود إثبات الحشر والجزاء. لكن إثبات الحشر لثواب الصالح وعذاب الطالح. ففائد ذلك راجع إلى من يعقل. فكان الأمر يقتضى القسم بغيرهم<sup>(٢)</sup>.

## ي - دخول إذا عليه

ولاحظ د. يوسف خليف ظاهرة أسلوبية أخرى، هي ورود (إذا) بعد القسم الصريح في اثنتي عشرة آية كلها مكية. ويلفت النظر في هذه الظاهرة أن القسم في هذه الآيات كلها بمراحل الليل والنهار الزمنية:

النجم ١	﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾
المدثر ٣٤	﴿وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ﴾

(٢) مفاتيح ٢٨ / ١٦٧. الرازي لعبد الحميد ٢٥٣.

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ\* وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ التكوير ١٧، ١٨

﴿وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ﴾ الانشقاق ١٨

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرَ﴾ الفجر ٤

﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّاهَا\* وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا\* وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا﴾ الشمس ٢-٤ .

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى\* وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ الليل ١، ٢

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ الضحى ٢

ونقل عن ابن هشام أن (إذا) في هذه الآيات ظرف للحال . ثم علق على هذا قائلا : ربما كان الأقرب إلى سياق الآيات أن تكون للدلالة على استغراق الزمن . وكان الله يقسم بهذه الظواهر الطبيعية ، التي هي من آيات خلقه وقدرته ، ليلفت النظر إلى أمها متجددة دائما ، وأما ستظل متجددة على امتداد الزمان كله حتى تقوم الساعة<sup>(١)</sup> .

### ٣ - حذف جزء منه

فطن العلماء منذ وقت مبكر إلى أن القرآن لا يذكر أحيانا جميع أجزاء القسم . وتحدثوا عن هذه الظاهرة عند التصدي لتفسير الآيات التي وقعت فيها . وحظى ترك جواب القسم بأكثر حديثهم . ولكن أقدم الإشارات ما أورده سيويه .

(١) دراسات ١١١ . وانظر ابن هشام / ١ / ١٠٠ .

## أ. حذف اللام

نقل الرازي أن سعيد بن مسعدة الأخفش (٢١٥/٨٣٠) ذهب إلى أن جواب القسم في سورة البروج « قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ » وفي سورة الشمس « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا » وأن اللام — التي كان من الواجب أن تدخل على الفعل فيهما — مضمرة فيهما<sup>(١)</sup>.

ونقل أيضا أن إبراهيم بن السري الزجاج (٢٤١ — ٣١١/٨٥٥ — ٩٢٣) علل هذا الإضمار بأن الكلام طال فصار طوله عوضا عن اللام<sup>(٢)</sup>.

وذكر الزركشي أن هناك من رأى أن المحذوف من سورة البروج (لقد)<sup>(٣)</sup>. وعلل الآلوسي ذلك بأن الفعل الماضي المثبت المتصرف اللذي لم يتقدم مفعوله، إذا وقع جوابا للقسم، تلزمه اللام وقد، ولا يجوز الاقتصار على إحداهما إلا عند طول الكلام<sup>(٤)</sup>. ولا يجوز تقدير اللام بدون (قد) لأنها لا تدخل على الماضي المجرد منها<sup>(٥)</sup>.

(١) مفاتيح ١٠٧/٣١. ونسبه إلى الفراء: القرطبي ٢٨٤/١٩. الشوكاني ٤٠٨/٥.

وأتى به غير منسوب: الطوسي ٣٥٨/١٠. القرطبي ٣/١٧.

(٢) مفاتيح ١٠٧/٣١. ابن الجوزي ١٤١/٩. القرطبي ٢٨٤/٢٠. الشوكاني ٤٤٥/٥.

وأتى به غير منسوب: الآلوسي ١١١/٣٠. عبده ٦٢. القطان ٣٠٥. أمين ٢٤٥.

(٣) البرهان ٤٥/٣. الشوكاني ٤٠٨/٥. الآلوسي ١١١/٣٠. وأتى به غير منسوب:

القطان ٣٠٥.

(٤) روح ١١١/٣٠. وأتى به غير منسوب: القطان ٣٠٥. أمين ٢٤٥.

(٥) روح ١١١/٣٠.

## ب . حذف المقسم عليه

قال الطبرى عن القسم فى سورة البروج : أولى الأقوال فى ذلك — عندى — بالصواب قول من قال : جواب القسم فى ذلك متروك، والخبر مستأنف، لأن علامة جواب القسم لا تحذفها العرب من الكلام إذا أجابته<sup>(١)</sup>.

ونقل أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن على الجوزى (٥٠٨—٥٩٧/ ١١١٤—١٢٠١) عن أبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى (٢٧١— ٣٢٨ / ٨٨٤—٩٤٠) أنه عند الحروف المفردة فى صدور سورة البقرة قسما، جوابه محذوف. تقديره: وحروف المعجم، لقد بين الله لكم السبيل، وأتمج لكم الدلالات بالكتاب المنزل. وإنما حذف لعلم المخاطبين به، ولأن فى قوله : «ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ» دليلا على الجواب<sup>(٢)</sup>.

وذكر الطوسى أن هناك من قال عن القسم فى صدر سورة القيامة: جواب القسم محذوف، وتقديره : ما الأمر على ماتتوهون<sup>(٣)</sup>.

(١) جامع ٣٠ / ٨٦ . وانظر ابن الجوزى ٧٤ / ٨ .

(٢) زاد ٢٠ / ١ — ١ . وانظر الرازى ٢٨ / ١٤٨ — ٩ . ابن القيم ١ / ٤٨ ، ٥٦ ، ٥٨ .

الزركشى ٣ / ٤٤ . الفراهى ١١ . خليف ١٠٨ .

(٣) البيان ٩ / ٣٥٤ ، ١٠ / ١٩٠ ، ٢٥٣ ، ٣١٦ .

وعبارة (جواب القسم محذوف) هي العبارة التي شاعت في التفاسير، بحيث تضيع محاولة إحصائها عبثاً<sup>(١)</sup>.

وأبان الرازي أن القرائن التي تبيح حذف جواب القسم نوعان :  
قرينة مقالية، وهي إما أن تتقدم على المقسم به أو تتأخر عنه .  
وقرينة حالية .

ثم ناقش القسم في صدر سورة (ق) على ضوء هذا التصور — بعد أن رأى أن جوابه محذوف — فقال :

إن قلنا : إن المقسم عليه مفهوم من قرينة مقالية متقدمة ، فلا متقدم هناك لفظاً إلا « ق » فيكون التقدير : هذا « ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ » أو « ق » أنزلها الله « وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ » ، كما تقول : هذا حاتم والله ، أى هو المشهور بالسخاء، أو تقول : الهلال رأيتَه والله .

وإن قلنا بأنه مفهوم من قرينة مقالية متأخرة ، فنقول : ذلك أمران :  
أحدهما المنذر .

والثاني الرجوع .

فيكون التقدير: والقرآن المجيد إنك المنذر، أو والقرآن المجيد إن الرجوع لكائن، لأن الأمرين ورد القسم عليهما ظاهراً .

(١) انظر على سبيل المثال : البغوى ٧ / ٦٩ ، ٣٥٥ ، ٣٢٥ / ٨ ، الزمخشري ٤ / ٦٤٧ ، ٧٢٩ .  
الطبرسى . ٢٣ / ٩٥ ، ٢٢ / ٣٠ ، ١٢٦ . ابن الجوزى ٧ / ٩٩ ، ٥ / ٨ ، ١٨ / ٩ ، ١٤١ .  
الرازي ٢٦ / ١٥٢ ، ٣١ / ٣٣ ، ١١٦ ، ١٦٥ . القرطبي ٢٠ / ٨١ . أبو حيان ٨ / ٤٢٨ ، ٤٥٠ ،  
٤٦٨ . ابن القيم ١ / ٢١٩ . ابن كثير ٤ / ٢٣٧ . النيسابورى ٣٠ / ٦٠ . الشوكاني ٤ / ٥٧٤ ،  
٣٦٩ / ٥ ، ٤٠٨ ، ٤٤٥ . الآلوسى ٢٦ / ١٧٢ ، ٣٠ / ٢٩ . القطان ٣٠٥ . خليف ١٠٧ .

أما الأول فيدل عليه قوله : « يس ^ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ \* إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ »  
إلى أن قال «لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤَهُمْ»<sup>(١)</sup>.

وأما الثاني فدل عليه « قوله وَالطُّورِ \* وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ » إلى أن قال :  
« إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ » . وهذا الوجه يظهر غاية الظهور على قول من قال :  
« ق » اسم جبل . فإن القسم يكون هنا بالجبل والقرآن ، وهناك بالطور  
والكتاب ، وهما الجبل والقرآن .

فإن قيل : أى الوجهين منهما أظهر عندك ؟

قلت : الأول ، لأن المنذر أقرب من الرجوع ، لأن الحروف رأيناها مع القرآن  
والمقسم كونه مرسلًا ومنذرا ، وما رأينا الحروف ذُكرت وبعدها الحشر .

وأما إن قلنا : هو مفهوم بقريئة حالية ، فهو كون محمد ﷺ على الحق ،  
ولكلامه صفة الصدق . فإن الكفار كانوا ينكرون ذلك .

والمختار ما ذكرناه<sup>(٢)</sup> .

ولما رأى الاستدراك فى الآية الثانية فسرهُ بأن قال : كأنه قال : وإنهم شكوا  
فيه ، فأضرب عنه وقال : « بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ » يعنى لم يقتنعوا بالشك فى  
صدق الأمر وطرحه بالترك وبعده الإمكان ، بل جزموا بخلافه حتى جعلوا ذلك من  
الأمور .

وعندئذ تنبه إلى ما يكون — على هذا التفسير — فى الكلام من حذف فقال :

فإن قيل : فما الحكمة فى هذا الاختصار العظيم : فى موضع واحد ، ولا يفهم — مع  
الفكر — إلا بالتوفيق العزيز ؟

(١) مفاتيح ٢٨ / ١٢٨ — ٩ .

(٢) مفاتيح ٢٨ / ١٢٩ .

فَنَقُولُ : إِنَّمَا حُذِفَ الْمَقْسَمُ عَلَيْهِ لِأَنَّ التَّرْكَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ يُفْهَمُ مِنْهُ ظَهْوَرٌ لَا يُفْهَمُ مِنْ الذِّكْرِ . وَذَلِكَ لِأَنَّ مِنْ ذِكْرِ الْمَلِكِ الْعَظِيمِ فِي مَجْلَسٍ ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، يَكُونُ قَدْ عَظَّمَهُ . فَإِذَا قَالَ لَهُ غَيْرُهُ : هُوَ لَا يُذَكَّرُ فِي هَذَا الْمَجْلَسِ ، يَكُونُ بِالْإِرْشَادِ إِلَى تَرْكِ الذِّكْرِ دَالًا عَلَى عَظَمَتِهِ فَوْقَ مَا يَسْتَفِيدُ صَاحِبَهُ بِذِكْرِهِ .

وَنَظَرَ ابْنُ الْقَيْمِ بَيْنَ حَذْفِ حَوَابِ الْقَسَمِ وَحَذْفِ جَوَابِ الشَّرْطِ . فَقَالَ : وَهُوَ — سَبْحَانَهُ — يَذَكِّرُ جَوَابَ الْقَسَمِ تَارَةً — وَهُوَ الْغَالِبُ — وَتَارَةً يَحْذِفُهُ كَمَا يَحْذِفُ جَوَابَ (لَوْ) كَثِيرًا ، كَقَوْلِهِ : «وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ» (١) . وَمِثْلُ هَذَا حَذْفُهُ مِنْ أَحْسَنِ الْكَلَامِ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنْكَ لَوْ رَأَيْتَ ذَلِكَ لَرَأَيْتَ هَوَلاً عَظِيمًا . فَلَيْسَ فِي ذِكْرِ الْجَوَابِ زِيَادَةٌ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الشَّرْطُ (٢) .

وَهَذِهِ عَادَةُ النَّاسِ فِي كَلَامِهِمْ : إِذَا رَأَوْا أُمُورًا عَجِيبَةً ، وَأَرَادُوا أَنْ يَخْبُرُوا بِمَا الْغَائِبِ عَنْهَا ، يَقُولُ أَحَدُهُمْ : لَوْ رَأَيْتَ مَا جَرَى يَوْمَ كَذَا ، بِمَوْضِعِ كَذَا (٣) . وَأَمَّا الْقَسَمُ ، فَإِنَّ الْحَالِفَ قَدْ يَحْلِفُ عَلَى الشَّيْءِ ثُمَّ يَكْرُرُ الْقَسَمَ ، فَلَا يَعِيدُ الْمَقْسَمَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ (٤) .

وَأَبَانَ أَنَّ هُنَاكَ مَوَاضِعَ مَعِينَةً ، يَحْذِفُ فِيهَا الْمَقْسَمَ عَلَيْهِ . فَذَكَرَ أَنَّ الْجَوَابَ يَحْذِفُ تَارَةً ، وَلَا يَرَادُ ذِكْرَهُ ، بَلْ يَرَادُ تَعْظِيمَ الْمَقْسَمِ بِهِ ، وَأَنَّهُ مِمَّا يَحْلِفُ بِهِ (٥) . وَتَارَةً يَحْذِفُ الْجَوَابَ وَهُوَ مُرَادٌ ، إِمَّا لِكَوْنِهِ قَدْ ظَهَرَ وَعُرِفَ :

(١) سورة الأنعام ٣٠ . التبيان ٤٦ — ٧ . معترك ٤٥٣ / ١ . الإتيان ١٧١ / ٢ . وأتى به دون

نسبة القطان ٣٠٤ . أمين ٢٤٤ . شحاتة ٢٧٤ . العمري ٢٤٧ .

(٢) التبيان ٤٧ . وأتى به غير منسوب . القطان ٣٠٤ . أمين ٢٤٤ .

(٣) التبيان ٤٧ .

(٤) التبيان ٤٨ .

(٥) التبيان ٥٧ . الفراهي ١١ . خليف ١٠٨ .

إما بدلالة الحال ، كمن قيل له : كلْ، فقال: لا والله الذى لا إله إلا هو  
أو بدلالة السياق (١).

وأكثر ما يكون هذا — يريد دلالة السياق — إذا كان فى نفس المقسم به ما  
يدل على المقسم عليه . وهى طريقة القرآن . فإن المقصود يحصل بذكر المقسم به  
فيكون حذف المقسم عليه أبلغ وأوجز، كمن أراد أن يقسم على أن الرسول حق  
فقال: والذى أرسل محمدا بالهدى ودين الحق، وأيده بالآيات البينات، وأظهر  
دعوته، وأعلى كلمته، ونحو ذلك (٢).

وكما سمى آنفا حذف جواب القسم " طريقة القرآن " ، قال فى موضع  
آخر: وهذا مطرد فى كل ما شأنه ذلك (٣). بل بلغ به الأمر أن قال عن القسم فى  
سورة الانشقاق : إنه لا يحتاج إلى جواب، فإن المقسم عليه — عنده — معلوم  
متعين (٤). وعن القسم فى سورة البروج : الأحسن أن يكون هذا القسم مستغنيا  
عن الجواب، لأن القصة للتنبيه على المقسم به، وأنه من آيات الرب العظيمة (٥).

ورأى الزركشى أنهم تارة يحذفون من القسم للاختصار وللعلم بالمحذوف (٦).  
وفطن عبد الحميد الفراهى إلى أن حالة المخاطب هى التى جعلت القرآن  
يبقى جواب القسم أو يحذفه . قال : إن كان جواب القسم مما ينتبه الخضم

(١) البيان ٥٨ .

(٢) البيان ٥٨ . معترك ١ / ٤٥٤ — ٥ . الإتقان ٢ / ١٧١ . القاضى ٨٧ . قمحارى ٣ / ٢٧ .  
رضا ١٧٠ . وانظر بدوى ١٧٢ . القطان ٣٠٥ . أمين ٢٤٤ . المدخل ١ / ٥٠٢ . العمرى  
٢٥٠ . خليف ١٠٧ .

(٣) البيان ٦٠ . معترك ١ / ٤٥٥ . الإتقان ٢ / ١٧١ . بدوى ١٧٢ .

(٤) الفراهى ١١ .

(٥) البيان ١ / ١٨٦ . الفراهى ١١ . وأتى به غير منسوب : القطان ٣٠٥ .

(٦) البرهان ٣ / ٤٤ .

لإنكاره فتارة يصرف الخطاب إلى النبي كقوله : ﴿يس \* وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ \* إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ وتارة يحذف جواب القسم الذي يكون جملة خبرية. فحينئذ يكتفى بالمقسم به ، ويبادرهم بكلام آخر مؤيد لما حذف، لكيلا يجد الخصم فرصة لتحويل الإنشاء إلى الخبر، فينازع فيه ، ولكي يجد الكلام فرصة فيه ، فيستمع — بعد القسم — لما ينتظر جوابه ، فيهجم عليه ما يؤيد الاستدلال المقصود من الكلام السابق، كقوله : ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ \* بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ فأكتفى بالجملة الإنشائية، واجتنب الخبرية، وقد فرغ عنها بما ذكر في القسم من صفة القرآن، كأنه قيل : قد شهد القرآن أنه لذكر ونصح لهم . ثم ذكر من خصائلهم ما لا ينكرونها بل يباهون بها. وأشار إلى أن إنكارهم ليس إلا لحميتهم الجاهلية وجداهم بالحق .

فأما إذا كان القسم — مما لا ينكرونه لم يحذف الجواب كقوله : ﴿حسم \* وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ \* إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾<sup>(١)</sup> فذكر في القسم كونه كتابا مبينا، وفي الجواب كونه قرآنا عربيا. ولا ينكرون شيئا منهما<sup>(٢)</sup>.

ولاحظ د. يوسف خليف أن هذا الحذف لم يرد إلا في الآيات المكية<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة الزخرف ١ — ٣ .

(٢) إمعان ٤٩ — ٥٠ .

(٣) دراسات ١٠٧ .

## ج . حذف فعل القسم

قال ابن القيم : لما كان القسم يكثر في الكلام ، اختصر فصار فعل القسم يُحذف ، ويكتفى بالأداة <sup>(١)</sup>.

وقال الزركشى : أكثر الأقسام المحذوفة الفعل في القرآن ، لا تكون إلا بالواو . ولا تجيء الباء والفعل محذوف إلا قليلا . وعليه حمل بعضهم قوله «يَابُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ» <sup>(٢)</sup>. وقال : الباء باء القسم ، وليست متعلقة بـ ( تشرك ) وكأنه يقول : يا بنى . بالله : لا تشرك <sup>(٣)</sup>.

وخالف السيوطى الزركشى وأعلن : لا تجد الباء مع حذف الفعل . وخطأ من قال بغير ذلك <sup>(٤)</sup>.

(١) النبيان ٤٨ . معترك ٤٥٣/١ - ٤ . الإتيان ١٧١/٢ . قمحاوى ٢٥/٣ . وأتى به دون

نسبة : القطان ٣٠٩ . أمين ٢٣٩ . شحانة ٢٧٣ . العمري ٢٤٧ .

(٢) سورة لقمان ١٣ .

(٣) البرهان ٤٣/٣ - ٤ . وأتى به غير منسوب : معترك ٤٥٣/١ . الإتيان ١٧٠/٢ .

قمحاوى ٢٥/٣ .

(٤) معترك ٤٥٣/١ . الإتيان ١٧٠/٢ . وانظر حسين ٤٥ .

## د - حذف المقسم به

قال الزركشى: مما حذف فيه المقسم به قوله: «قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ»<sup>(١)</sup> أى تخلف إنك لرسول الله<sup>(٢)</sup>.

وذهب عبد الحميد الفراهي إلى أننا لا نحتاج إلى تقدير المقسم به في كل موضع . وعلى هذا الأصل كل ما ترى في القرآن من لام اليمين . وإذا جاءت قبلها كلمة تدل على اليقين والجزم كانت مشابهة بكلمة القسم ، كقوله : « قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ \* لِأَمْثَلِآنَّ جَهَنَّمَ »<sup>(٣)</sup> . فليس لك أن تقدر مقسما به في هذه الأمثلة التي ذكرناها ولا يليق بها ، كما يظهر من سياق الكلام . فكل ما ذكرنا من طريق اليمين والحلف وتعبيراته يدل على أن المقسم به ليس من لوازم القسم حتى تقدره كلما لم يذكر . إنما أرادوا بالقسم تأكيدا محضا للقول ، أو إظهار عزم الزموا به أنفسهم فعلا أو ترك فعل<sup>(٤)</sup> .

وقال أيضا : ولا يلزم الإقسام أن يكون له مقسم به ، سواء كان على خبر أو عقد . كما قال طرفة في معلقته :

\* أقسم ربها لتكتفن \*

وهذا كثير في كلام العرب .

(١) سورة المنافقون ١ .

(٢) البرهان ٤٥ / ٣ .

(٣) سورة ص ٨٤ - ٥ .

(٤) إمعان ١٩ .

وجاء في القرآن : ﴿ أَهْوَلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَتَأَلَّهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> فإن قيل : إن المقسم به مقدر وهو الله .

قلنا : إن أردت الاحتمال فلا ننكره، إنما قولنا إنه غير لازم . فلقد رأينا أن القسم يكون بالله وبغيره . وربما يكون مجردا عن المقسم به . وحينئذ لا يراد به إلا التأكيد والجزم المحض <sup>(٢)</sup>.

تبين — مما مر بك — أن القسم لا يلزمه المقسم به <sup>(٣)</sup> .

## هـ - حذف الفعل والأداة

وقال الزركشى : مما يحذفونه فعل القسم وحرف الجر، ويكون الجواب مذكورا ، كقوله : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> أى والله ، وقوله : ﴿ لأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup>.

وبرر محمد الخضر حسين الحذف بوجود قرينة تدل على القسم ، وهى اللام <sup>(٦)</sup>.

وصرح د . شعبان محمد إسماعيل بأن الحذف — فى هذه الأقسام — شمل المقسم به إلى جانب ما ذكروه <sup>(٧)</sup> .

(١) سورة الأعراف ٤٩ .

(٢) إمعان ٢٠ — ١ .

(٣) إمعان ١٨ — ٢١ .

(٤) سورة الأحزاب ٢١ .

(٥) سورة الشعراء ٤٩ . البرهان ٤٤ / ٣ .

(٦) بلاغة ٤٦ .

(٧) المدخل ٥٠١ / ١ .